01_Mise en page 1 30/12/2024 22:25 Page1

الشعب
ech-chaab

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 1 نوفمبر 1962

ISSN 1111-0449 الثلاثاء 30 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2024م العدد: 19662 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1 €

ص02

2024 كان عنوانا لتقوية انتشار الدبلوماسية الجزائرية.. وزير الخارجية:

توجيهات الرئيس.. الدفاع عن مصالح البلاد

- الحملات الإعلامية الفرنسية ستفشل.. وصمودنا أقوى
- متمسّكون بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

ص02

ثمّن خطاب الرئيس أمام البرلمان.. مكتب مجلس الأمة:

الجزائر المنتصرة ترفع سقف طموحاتها

- بوغالي: تحديد مسار التوجّه إلى مرتبة الدول المؤثرة

ص04

الرئيس تبون رسم خارطة الطريق.. خبراء ومختصّون لـ "الشعب":

صراحة وجرأة لجزائر مرفوعة الرأس

الحصاد

- ملامح نهضة اقتصادية بالأرقام وبشهادة المؤسسات المالية الدولية
- تكريس دولة القانون ومبادئ الحكم الراشد.. والحرب على الفساد لن تتوقف
- التزامات تاريخية.. إنجازات تحقّقت ومشاريع عملاقة تتجسّد
- دبلوماسية الأسياد.. حوارُ بنّاء ومُكاشفة في تدبير الشّأن العام

رئيس الجمهورية ضبط البوصلة لمواصلة الإنجازات والانتصارات

2025.. القادم أفضل

- الاقتصاد السيّد.. فكّ الارتباط مع عقلية "البايلك" والرّيع
- ثورة تنموية لخدمة المواطن ومؤشرات تحوّل تنموي سريع وقوي
- ريادة إفريقية وعربية في تحقيق الأمن المائي والغذائي
- قفزةٌ نوعية في قطاع الصحة.. والقانون الأساسي قرار تاريخي
- جامعة الجيل الرابع.. حلم يتحقق وتصنيف دولي يعترف
- بصمات رياضية وثقافية وجوائز عالمية بالجملة

ص03-04-05-06-07-08-12-13-14-15-24

2024 كان عنوانا لتقوية انتشار دبلوماسيتنا دوليا وإقليميا.. وزير الخارجية:

توجيهات الرئيس سمحت بالتكيّف مع التحولات الدوليـــة والدفـــاع عـــن مصالـــح البـــلاد

■ مواقفنـــا تستمـــد قوتهـــا مـــن ثوابـــت تاريخيـــة لا تقبـــل الدحـــض أو التدليـــس ■ نحمل صوت إفريقيا والأمة العربية بمجلس الأمن
■ فلسطين أولوية الأولويات.. وقضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار ■ التحضير للقمة الثالثة بين الجزائر وتونس وليبيا بطرابلس مطلع السنة

أكد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية والشؤون الإفريقية، أحمد عطاف، أن عام 2024 كان عنوانا لتقوية انتشار الدبلوماسية الجزائرية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وجدد التمسك بوضع القضية الفلسطينية على رأس أولويات الجزائر داخل مجلس الأمن الدولي، مفيدا بإسداء رئيس الجمهورية توجيهات سمحت بالتكيف مع التحولات على الساحة الدولية والدفاع عن مصالح البلاد.

حمزة محصول

كشف أحمد عطاف، أمس، عن برمجة الجزائر، لبندين رئيسيين، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن الدولي، والتي ستنطلق غدا وتدوم شهرا كاملا. وجدد التزامها بمحددات عهدتها غير الدائمة في الدفاع عن القضايا العربية والإفريقية والمساهمة في حل المشاكل المطروحة على الهيئة الأممية.

وكان عطاف يتحدث، في ندوة صحفية، بمقر وزارة الشؤون الخارجية، استعرض فيها حصيلة عام كامل من النشاط الدبلوماسي على الصعيدين الثنائي والمتعدد، خلال 2024. أين حققت الجزائر إسهامات نوعية في جميع فضاءات انتمائها العربية والإفريقية والمتوسطية وخارجها، حيث لعبت دورا نشطا في الدفع نحو حل القضايا الدولية المطروحة على طاولة مجلس الأمن الدولي.

وقال وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية، إن الجزائر حضرت بندين، هما تنظيم اجتماع وزاري بمجلس الأمن لمناقشة القضية الفلسطينية بصفة خاصة والأوضاع في الشرق الأوسط بصفة عامة، وأيضا تنظيم اجتماع وزاري حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا.

وأوضح، أن دليل دبلوماسيينا بمجلس الأمن الدولي، هو "التعليمات الواضحة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والتي كانت ولاتزال تشكل خارطة طريق لعهدة الجزائر بمجلس الأمن".

القضية الفلسطينية.. أولوية الأولويات

ووفق هذا التوجه، أكد الوزير مواصلة وضع القضية الفلسطينية كأولوية الأولويات في عمل البعثة الجزائرية، عبر الدفاع باتجاه وقف إطلاق النار ورفع الحصانة عن الكيان الصهيوني، والعمل المستمر على حصول فلسطين على عضويتها الكاملة بالأمم المتحدة. وذكر أن حرص الجزائر على تمكين فلسطين من صفة العضو الكامل، نابع من الحرص على تجسيد هذا الهدف ومن ثمة الذهاب إلى المفاوضات مع الكيان الصهيوني، لأن هذا الأخير "تراجع عن مبدإ الأرض مقابل السلام، وأصبح يعمل على مبدإ السلام مقابل السلام دون إعادة الأراضي التي يحتلها أو القبول بقيام دولة فلسطين المستقلة".

وأشار الوزير، إلى بعض منجزات الدبلوماسية الجزائرية، منذ انضمامها لمجلس الأمن، حيث يحسب لها أنها تقدمت بعديد مشاريع القرارات والبيانات لكبح جماح العدوان الصهيوني على غزة. كما سعت لحشد مزيد من الدعم للقضية الفلسطينية، وإعادة طرح ملف العضوية الكاملة لفلسطين. وتحركت أيضا عقب اتساع العدوان على غزة ليشمل لبنان، سوريا، اليمن وإيران.

ويخصوص طرح ملف مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية، على مجلس الأمن، شهر جانفي، فأوضح عطاف أن هذه الآفة باتت التهديد الأكبر للقارة الإفريقية، ناهيك عن كون رئيس الجمهورية منسقا للاتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب. مفيدا بطرح بند ثالث يتعلق بتعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

سوريا.. نتابع عن قرب

عطاف وفي رده على الأسئلة المتعلقة بتطورات الوضع في سوريا، قدم رؤية الجزائر للأحداث في هذا البلد الشقيق والقائمة على المبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية الجزائرية منذ فجر الاستقلال والقائمة "على الاعتراف بالدول وليس بالحكومات"، قائلا إن هذه المحددات لطالما سهلت مهمة الأجيال المتعاقبة للدبلوماسيين الجزائريين.

وأكد عطاف، أن السفارة الجزائرية في سوريا، تواصل عملها بصفة عادية "ولها كل الاتصالات التي تقوم بها". مفيدا بأن صلب الموضوع هو مستقبل سوريا، والذي يجب أن يبنى على 3 ركائز هي، أن "سوريا تسع الجميع ويشارك في وضع مستقبلها الجميع، الحرمة الترابية لها ووحدتها الترابية وأن تكون الأمم المتحدة الإطار الأفضل للإشراف على أي حوار يمكن أن ينجزه الفرقاء السوريون من أجل صنع مستقبل بلادهم".

وأضاف عطاف، بأن سوريا باتت تتصدر أولويات الجزائر في الوقت الراهن، إذ "تتابع عن قرب تطورات الأوضاع هناك"، معتبرا أنه من السابق لأوانه الجزم "بأي تحليل أو تنبؤ بتطورات الأوضاع في سوريا، حيث الجميع في حالة ترقب".

وتابع بأن "كل الاتصالات التي يجريها مع الأشقاء العرب والأصدقاء الأوروبيين، بشأن سوريا، تطرح فيها أسئلة أكثر من الأجوبة"، وأكد أن الأهم يظل بناء إجماع دولي حول ما يمكن القيام به لمساعدة كل السوريين على المشاركة في إخراج بلادهم من الوضع الحالي.

وكشف، عن وجود إجماع حول خيار اضطلاع الأمم المتحدة بقيادة حوار أو محادثات لمعالجة الملف السوري، معلنا عن وجود تخوفات لكثير من الدول من مسألة عودة الإرهابيين إلى بلدانهم، حيث يقدر عددهم بالآلاف، ويجري العمل على وضع آليات للتعامل مع الملف على مستوى أممي.

إفريقيا.. ملفات حساسة

عطاف، عاد خلال ذات الندوة الصحفية، إلى جولته الأخيرة لعديد من البلدان الإفريقية، بصفته مبعوثا خاصا لرئيس الجمهورية وحامل رسائله لقادة هذه البلدان، كاشفا أنها انصبت على العلاقات الثنائية وحرص الجزائر على توطيدها وتعزيز التفاعل بينها وبين هذه الدول.

وإلى جانب طلب دعم هذه البلدان، لمرشحة الجزائر السفيرة سلمة مليكة حدادي، لمنصب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، فقد تم تناول ملفات حساسة أراد رئيس الجمهورية التشاور بشأنها مع نظرائه الأفارقة. وأفاد عطاف، بأن الانتخابات المقبلة في الاتحاد الإفريقي، ليست طريقا معبدا، حيث سيحسم الاقتراع بأغلبية الثلثين وليس بالأغلبية النسبية، وأكد توفير كل الظروف التي تسمح "لمرشحة الجزائر بنيل منصب نائب رئيس المفوضية والذي سيكون هو الآخر محل تصويت".

ومن بين الملفات التي راسل الرئيس تبون نظراءه بشأنها، ملف توسيع التواجد الإفريقي بمجلس الأمن الدولي، وقال: "إن هناك توافقا مبدئيا على أحقية القارة بمقعدين دائمين بالمجلس وإضافة مقعدين غير دائمين (تصبح 5 مقاعد غير دائمة)، ولهذا لابد من فتح نقاش بين الأفارقة حول آليات الوصول لهذا التمثيل".

وأضاف عطاف، أن عضوية إفريقيا في مجموعة 20 ومطلبها بالتواجد في الهيئات المالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي وكذا سيطرة الاتحاد الإفريقي على بعثات حفظ السلام في القارة الإفريقية، تتطلب مشاورات لتقديم آليات وتصورات حول هذه الملفات. ولهذا -يضيف عطاف- يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى مفوضية قارية قوية، تقدم للبلدان مقترحات وتصورات ومواقف وأجوبة، بشأن التمثيل الخارجي للقارة، ما يزيد من أهمية الانتخابات المقبلة لتجديد قيادة المفوضية القارية.

نحن مهنيون نتحرك بناء على مصالح الدولة

بخصوص التوترات في الساحل الإفريقي، تطرق وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، لأول مرة، للدور الروسي في المنطقة، وقبل أن يفصل في الموضوع، قال عطاف: "نحن مهنيون، نتحرك بناء على مصالح الدولة الجزائرية، نقيم ونعالج.. وقيمنا وعالجنا مصالحنا". ليكشف عن استحداث آلية مع "الأصدقاء الروس لها طابع مؤسساتي، تجتمع كل 3 أشهر، لتقييم الأوضاع وعرض التصورات والانشغالات ومعالجة المواضيع".

وأكد أنه "وبعد 4 لقاءات أثبت هذه الآلية جدواها ومكنت من التقدم في معالجة الملفات". أما عن مضمون اللقاءات، فأفاد الوزير بأن الطرف الجزائري "أقنع الطرف الروسي، بما تعتبره بلادنا بديهيات في التعامل مع ملف الساحل الإفريقي، وهو الحل السلمي والوساطة".

وقال: "أقنعناهم بأن الحل العسكري غير ممكن، لأنه جرب في الماضي وفشل". وذكر بقيام الجزائر تاريخيا بـ8 وساطات في المنطقة، 4 لصالح "الأشقاء في النيجر" و4 لصالح "الأشقاء في مالي".

وكان موقف الجزائر واضحا، من محاولة تصنيف بماكو للحركات السياسية في الشمال كعصابات إرهابية، "لأن هذه الحركات معترف بها من قبل مجلس الأمن كطرف موقع على اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة، ولا يمكن أن تحول بين عشية وضحاها إلى تنظيمات إرهابية". وأضاف عطاف، "من الخطإ، فعل ذلك، لأنها جماعات سيتم التفاوض معها في المستقبل، لأن الوساطة قادمة، طال الزمن أو قصر، ولابد من أخذ العبرة من التاريخ".

وكشف أن الجزائر سنة 2014، وقبل قيادتها لآخر عملية وساطة بين الماليين، طلب منها القيام بذلك سنة 2013، قبل أن تتراجع بماكو وتذهب بالوساطة نحو بلد آخر، "لكنها عادت إلينا فيما بعد، وقبلنا وكان هناك اتفاق للسلم والمصالحة".

دور متنامٍ لوكالة التعاون الدولي

كما أكد عطاف الدور المتنامي للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن الدولي والتنمية في إفريقيا، من خلال مباشرتها لعدد من المشاريع في البلدان الإفريقية. وأعلن أنها بصدد إنجاز 4 مشاريع بدولة النيجر، كما تشرف على بناء الطريق الاستراتيجي بين تندوف والزويرات الموريتانية على مسافة 850 كلم (أكبر مشروع لها حاليا)، إلى جانب مشاريع في كل من الموزمبيق، أوغندا وتنزانيا.

وكشف الوزير، عن وجود طلبات عديدة لبلدان إفريقية تصل رئيس الجمهورية، تريد دعم الجزائر بالخبرات في مجال الطب والطاقة، وهو ما ستضطلع به الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي.

الصحراء الغربية.. والتدليس المغربي

وزير الخارجية، أكد أن مقترح الحكم الذاتي، مصدره فرنسا، مثلما تحدث رئيس الجمهورية، في خطابه للأمة، لافتا إلى أنه أريد به قطع الطريق على تنظيم الاستفتاء لتقرير المصير، عبر ربح الوقت ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بالاحتلال كأمر واقع.

وأوضح، أن نية المغرب "ليس التوصل إلى حل للنزاع، وإنما اتخذ من خرافة الحكم الذاتي مطية لإقناع الأطراف الدولية باحتلاله للصحراء الغربية، ولو كان جادا لطرحه على الخصم المتمثل في الجمهورية العربية الصحراوية، لكنه لم يفعل، رغم أن المقترح الفرنسي طرح لأول مرة سنة 2007".

وعلى هذا الأساس -يقول عطاف- "يستمد الموقف الجزائري قوته من ثوابت تاريخية لا تقبل الدحض أو التدليس. قضية الصحراء الغربية تصفية استعمار لم يكتمل مسارها، وبكون الشعب الصحراوي مؤهلا لممارسة حقه في تقرير المصير وأن التواجد المغربي في الأراضي الصحراوية احتلال دخيل مكتمل الأركان".

وأكد عطاف، أن عمل الجزائر على تقوية علاقات حسن الجوار، كللت بقبول مبادرة الجزائر باستحداث آلية للتشاور والتنسيق مع كل من تونس وليبيا، معلنا عن التحضير للقمة الثالثة بالعاصمة الليبية طرابلس، مطلع السنة المقبلة.

وبخصوص الوضع في ليبيا، أكد الوزير وجود عراقيل تعيق تعيين مبعوث أممي جديد إلى هذا البلد، بفعل الخلافات التي تنشب بين بعض الأطراف المتصارعة على الملف الليبي، مشيرا إلى أن مسألة الجهة التي ينبغي عليها أن تنظم انتخابات عامة "تمثل مأزقا ومحل خلاف يجري العمل على تجاوزه على مستوى الأمم المتحدة".

الجزائـر متمسكـة بمراجعـة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.. عطـاف:

الحمـلات الإعلاميـة الفرنسيـة ضـد الجزائـر ستفشـل

رد الرئيس صارم.. وصمود الشعب الجزائري أقوى بكثير من التحامل

أكد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية أحمد عطاف، أن الحملات الإعلامية التي تشنها أوساط فرنسية ضد الجزائر "سيكون مصيرها الفشل". وشدد على تمسك الجزائر بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "بندا بندا"، مثلما أمر بذلك رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

حمزة. م

قال عطاف، في الندوة الصحفية التي عرض خلالها حصيلة النشاط الدبلوماسي لسنة 2024، إن الحملات الإعلامية التي تشنها أطراف فرنسية معروفة بحقدها على الجزائر "ليست الأولى من نوعها"، مؤكدا أنها "ستكون كسابقاتها، مآلها الفشل، لأن صمودنا وصمود الشعب الجزائري أقوى بكثير منها".

واعتبر المتحدث، أن ما جاء على لسان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في خطابه للأمة أمام البرلمان بغرفتيه، بخصوص فرنسا "كافٍ"، لأنه "جاء برد في مستوى التحدي الذي تريد بعض الأطراف الفرنسية فرضه على الجزائر".

وذكر الوزير، بأن فرنسا لم تعرض على الجزائر يوما، تعويضا ماديا عن المجازر والأضرار التي خلفها الاستعمار الفرنسي ببلادنا. مضيفا، "هي لم تفعل وعرضها تعويضا سيكون بمثابة وضع تسعيرة لشهداء الجزائر، وهذا غير مقبول".

وتابع، بأن فرنسا رفضت حتى القيام بتنظيف أماكن إجرائها التجارب النووية في الصحراء الجزائرية (1960-1966)، ليعلن أن موضوع الذاكرة لم ينته وسيأخذ التعامل مع الاستعمار بعداً دوليا، والبداية سوف تكون في قمة الاتحاد الإفريقي، المقررة شهر فيفري المقبل. وقال عطاف، "سيصبح موضوع تجريم الاستعمار على الجميع، وستعتمد أوصاف الإبادة والجرائم والمجازر، وستأخذ بعدها الدولي".

وبشأن علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي، لم يخف عطاف أنها بلغت مستوى "مقلقا"، لأن هذه الهيئة، التي تتهم الجزائر بفرض "عراقيل إدارية"، تعتبر أن الاقتصاد الجزائري متوقف عند سنة 2005 تاريخ توقيع الاتفاقية "وكل ما يأتي بعد ذلك هو إخلال بالاتفاق"، مبرزا أن الجزائر أصبحت من كبار المصدرين للحديد والصلب، منذ 2016، لكن الاتحاد الأوروبي يرفض دخول حصصها إلى السوق الأوروبية، بمبرر أن للجزائر حصصا سابقة منذ 2005 لكن وقتها كانت تستورد هذه المادة.

وأضاف، بأن فرض الاتحاد الأوروبي الضريبة على الكربون، سيعيق تصدير الكثير من المنتجات الجزائرية نحوه، "لذلك تعتبر الاتفاقية حاجزا أمام الاقتصاد الجزائري".

وكشف بالأرقام، أن حجم المبادلات التجارية بين الطرفين منذ 2005 إلى غاية 2023 يقدر بـ1000 مليار دولار، أما قيمة الاستثمارات الأوروبية في الجزائر فلم تتجاوز 13 مليار دولار، منها 12 مليار دولار تحويل للأرباح؛ "بمعنى أن الجزائر ربحت 1 مليار دولار فقط".

وقع على سجل التعازي بالسفارة الأمريكية.. وزير الاتصال:

جيمي كارتر المدافع عن السلام وصديـــق الجزائـــر وشعبهـــا

وقع وزير الاتصال محمد مزيان، باسم الحكومة الجزائرية، أمس الاثنين، بمقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالعاصمة، على سجل التعازي، إثر وفاة الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر.

كان وزير الاتصال مرفوقا بكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالشؤون الإفريقية سلمة بختة منصوري.

وجاء في نص التعزية: "على إثر وفاة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، صديق الجزائر، السيد جيمي كارتر، لا يسعني إلا أن أتقدم باسم الحكومة الجزائرية بخالص عبارات التعازي إليكم، ومن خلالكم إلى أفراد عائلة الراحل وكذا إلى كافة الشعب الأمريكي الصديق".

وتابع الوزير: "لا يمكننا في هذا المقام سوى استذكار السجل الحافل للفقيد الذي ترك أثرا خالدا في دفاعه عن المبادئ الإنسانية السامية وإعلاء قيم السلام والتسامح ليس خلال توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل عبر الجهد الدؤوب الذي بذله، لاسيما باسم مركز كارتر ومنظمة «مونل من أجل الإنسانية»".

واستطرد: "سيذكر الجزائريون إلى الأبد، الراحل كصديق للجزائر ولشعبها، نظير عمله المتميز في التقارب بين البلدين، كما ستبقى سيرته مثالا يحتذى به في الدفاع عن السلام والقيم الإنسانية".

مـراد يستقبـل الأمـين العـام لمجلس وزراء الداخليـة العـرب

استقبل وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ابراهيم مراد، أمس، بالعاصمة، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب محمد بن علي كومان، الذي سلمه دعوة رسمية لحضور أشغال الدورة الثانية والأربعين للمجلس، التي ستحتضنها العاصمة التونسية في شهر فيفري 2025، حسب ما أفاد بيان للوزارة.

وشكل اللقاء فرصة لاستعراض أهم ملفات التعاون العربي في المجالات ذات الصلة بصلاحيات مجلس وزراء الداخلية العرب.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000 .000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 469 023

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
جمال لعلامي
رئيس التحرير
محمد كاديك

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

من أجل إشهاركم توجهوا إلى: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، وكالة ANEP، المتواجة ب 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 42. 05.10. 020 / 020.05.20.91
الفاكس: 020.05.13.77 / 020.05.13.45 / 020.05.11.48
البريد الإلكتروني: agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

منهج جديد في إدارة الشأن العام وتكريس الحُكم الراشد

خطـــابُ الرئيـــس.. خارطة طريق الجزائـر المنتصرة

■ جميع المؤشّرات الاقتصادية والمالية للجزائر أصبحت خضراء

في خطاب مليء بالتفاؤل والإصرار، عبّر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عن رؤيته الشاملة لبناء الجزائر المنتصرة، حيث شدّد على التزامه الكامل بالخطاب أمام نواب الشعب باعتباره تقليداً سنوياً وتجسيداً للمنهج الجديد في إدارة الشأن العام وحرصاً على تكريس الحكم الراشد.

علي عويش

قدّم رئيس الجمهورية أمام البرلمان بغرفتيه رؤيةً واضحة لمسار الجزائر في الفترة المقبلة، حيث أعلن عن الالتزام بممارسة الخطاب المسؤول أمام نواب الشعب كرمز من رموز الحوكمة الرشيدة، وأداةً لتكريس الشفافية والالتزام بتنفيذ وعود التنمية الوطنية الشاملة.

خطاب رئيس الجمهورية الثاني من نوعه، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الجزائر تتجه بثبات نحو مرحلة جديدة من الديمقراطية الحقيقية، حيث يرى في إقرار قانون جديد للبلدية والولاية خطوة حاسمة في استكمال بناء هرم الدولة، فهذه الإصلاحات، كما قال السيد الرئيس، ليست مجرّد قرارات إدارية، بل حجر الزاوية لديمقراطية قوّية ومتجدّدة.

ولم يغب عن حديث الرئيس تبون التأكيد على أهمية الحوار الوطني البنّاء، بعيداً عن الضجيج والمساومة، بل كان خطابه دعوة للهدوء والعمل الجاد في إطار من التفاهم والتعاون، ليعرّج على مسألة مكافحة الفساد مشدداً على أن هذه المعركة مستمرة بلا هوادة حتى آخر نفس.

ولأن الاقتصاد هو أساس بناء المستقبل، فقد أكّد الرئيس تبون على أن جميع المؤشّرات الاقتصادية والمالية للجزائر باتت خضراء، حيث استطاعت الجزائر تحقيق تقدّم كبير على مستوى قطاع الطاقة والصناعة. فبفضل المشاريع الكبرى التي تم الشروع فيها قبل سنوات قليلة، أصبح استغلال ثروات البلاد واقعاً ملموساً، بدءًا من ميناء وهران الذي يستعد لاستقبال حديد غار الجبيلات، مروراً بتوسيع السكة الحديدية لتصل الى تندوف في أقصى الجنوب الغربي وتمنغست في أقصى الجنوب الشرقي لتسهيل استغلال الثروات المنجمية الهائلة.

وتعدُّ مشاريع الإسكان جزءًا أساسياً من هذه الرؤية، حيث بيّن الرئيس تبون أن توزيع السكن أصبح أساساً لكرامة المواطن، ليس تبديداً للمال العام كما يدّعي المشكّكون. وأوضح بأن هذه المشاريع تنفّذ باستخدام مواد جزائرية بالكامل، مما يقلّل من الاعتماد على الاستيراد ويحافظ على الأموال الوطنية.

واستعرض رئيس الجمهورية في خطابه السنوي جملة من المواضيع الحيوية التي تمسُّ المواطن الجزائري، حيث أكّد أن التغيير يجب أن يكون جاداً ومسؤولاً وبعيداً عن الجدل العقيم أو الوعود الفارغة. وأضاف قائلًا بأن هناك من يطالبون بالتغيير ولكنهم لا يتحمّلون المسؤولية اللازمة في تحقّقه، مؤكداً بأن الدولة ماضية في حربها ضد الفساد.

وفيما يتعلّق بالأمن الغذائي، أكّد الرئيس تبون أن الجزائر قد حقّقت اكتفاءً ذاتياً في العديد من المحاصيل الزراعية، لا سيما القمح الصلب، وأنها تسعى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح اللين، مشيراً الى أن الجهود في هذا المجال ستمكّن البلاد من تعزيز استقلالها الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات.

عرّج السيد الرئيس للحديث عن السياسة الخارجية، حيث شدّد على أن الجزائر ستظلّ ثابتة على مواقفها تجاه القضايا العادلة وعلى رأسها فلسطين والصحراء الغربية. وأشار الى أن بلادنا لن تساوم في موقفها المتضامن مع فلسطين، ولن تغيّر من موقفها الثابت في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

واستنكر الرئيس تبون في سياق حديثه عن الاستعمار الفرنسي، الاستمرار في التعتيم على الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، مطالباً بالاعتراف العلني بتلك الجرائم وبتنظيف النفايات النووية في مناطق التجارب في الصحراء الجزائرية.

خطاب رسم فسيفساء من الأمل والتحدّي

كان خطاب رئيس الجمهورية أمام نواب الشعب بمثابة، خارطة طريق تضيء درب الجزائر نحو الغد المشرق، وتحمل في طيّاتها معاني العزم والإصرار على بناء وطن مستقل وقوّي. خطابٌ، عكس عمق الرؤية الاقتصادية التي نظّر لها ووضع أسسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

إن ما ورد في الخطاب السنوي الثاني للسيد الرئيس، كان بمثابة إعلان عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، مرحلة تتّسم بالحكمة والعقلانية، فكانت كل كلمة في هذا الخطاب لها معانيها ودلالاتها، وكل جملة حملت في طيّاتها وعداً بعهد جديد، لا مكان فيه للمساومة ولا للتخاذل.

لم يكن خطاب رئيس الجمهورية مجرّد خطاب رسمي فحسب، بل كان بمثابة إعلان عن بداية عهد جديد يعكس الإرادة الوطنية، التضامن الشعبي، والتمسّك بالهوية، حمل معه رؤية للمستقبل ووجّه البوصلة نحو أفق بعيد من التقدّم والازدهار، كما حمل رسائل من الأمل والتحدي، بُلغة تؤكد على أن الجزائر تسير بثقة نحو المستقبل، معزّزةً قدراتها التنموية وصامدة أمام كل التحدّيات السياسية والاقتصادية.

أستاذة العلوم السياسية.. طواهرية أحلام لـ"الشعب":

الرئيس تبـــون.. حوارٌ بنّـــاء ومُصارحة في تدبير الشّأن العام

■ أدوار فاعلة للدبلوماسية الجزائرية الجديدة إقليميًا ودوليًا

أوضحت أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة، طواهرية أحلام، أن خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمام نواب البرلمان بغرفتيه وبحضور للطاقم الحكومي، يأتي في سياق تعهداته بتكريس ثقافة الحوار البنّاء، والمصارحة في تدبير وتسيير الشأن العام، وكذا تعزيز العلاقة مع ممثلي الشعب عن طريق الشفافية.

سفيان حشيفة

أفادت الدكتورة طواهرية أحلام، في قراءة لمضمون خطاب رئيس الجمهورية التاريخي الثاني أمام نواب الشعب، أن المسؤول الأول في البلاد نوّه باللحمة الوطنية للشعب الجزائري الذي وقف بحزم ضد كل المتربصين بالوطن، والتحم مع مؤسسته العسكرية، مانحا العالم بذلك أسمى دروس الوحدة الوطنية.وقالت طواهرية في حديث مع "الشعب"، إن الرئيس عرّج على تقديم حصيلة هامة لعهدته الأولى، أبرز فيها قطع الجزائر خطوات بنّاءة نحو التحوّل إلى اقتصاد حقيقي يقوم على التصدير وليس الاستيراد الذي أضعف من حجم احتياطي الصرف بالخزينة العمومية، كما أشار لتحول البلاد من مستورد لمعدن الحديد نهاية 2015 /2016 إلى مصدرة له لما يقارب 5 ملايين طن سنويا، ناهيك عن تطور مادة الاسمنت محليا التي بلغ استهلاكها إلى غاية 2016 ما يقارب 22 إلى 23 مليون طن كان يستورد منها 3 مليون طن، أما اليوم بلغ التصنيع المحلي للإسمنت 40 مليون طن سنويا، مع الاتجاه إلى التصدير نحو قارتي أوروبا وإفريقيا.

وأضاف المصدر ذاته، أن الجزائر منذ 40 سنة لم تصدر خارج قطاع المحروقات، ووصلت في 2023 إلى 7 ملايير صادرات بعيدا عن النفط والغاز، إضافة إلى إنتاج البنزين محليا الذي كان يتم استيراده من الخارج هو الآخر، وجرى توقيف عمليات توريده بداية سنة 2022، وما يقال عن البنزين ينطبق أيضاً على منتجات العجلات التي أوقفت الجزائر استيرادها، وتعمل على دعم المنتوج المحلي، مع المضي في تصنيع قطع غيار داخل الوطن، ناهيك عن فتح خطوط جوية وبحرية جديدة مع أوروبا وإفريقيا، والشروع في تشييد مشاريع واعدة في الفوسفات ستدعم الفلاحة، ومصفاة بتزولية جديدة ستلغي الاحتكار الأجنبي.

من جهة أخرى، طمأن رئيس الجمهورية الشعب الجزائري بخصوص احتياطي الصرف الذي بلغ حوالي 70 مليار دولار حاليا، مقارنة بـ 42 مليار دولار في نهاية سنة 2019، فالنظرة الاقتصادية الجديدة تقوم على استغلال الموارد الداخلية دون اللجوء للمديونية، وهذا ما أقرّ به كل من البنك الدولي وصندوق النقد خلال الفترة الفارطة من خلال تأكيد بلوغ مستويات نمو الاقتصاد الجزائري ما بين 3.9 و4.2٪ بعيداً عن الخضوع للدّين الخارجي، مثلما ذكرت طواهرية.

وبحسب المتحدثة، قدّم الرئيس بعض الأرقام الحقيقية حول نسبة المساحات الفلاحية التي وصلت إلى مليون و300 ألف هكتار، ولم ينس تعهداته الخاصة بالتضامن وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكفل بالفئات الهشة، حيث أشار إلى أنّه تم مراجعة الضريبة لذوي الدخل المحدود وزيادة الأجور والمنح لكل الجزائريين من دون استثناء. أمّا بخصوص السياسة الخارجية، فقد نوّه رئيس الجمهورية بالأدوار الفاعلة للدبلوماسية الجزائرية سواءً في محيطها الإقليمي أو الدولي، وأبرز أن الجزائر لن تتخلى عن مبادئ ثورتها التحريرية المجيدة بدعم الشعوب المستضعفة القابعة تحت الاحتلال، وأن قضية فلسطين قضية روحية، في حين القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار، كما لن تترك جاليتها وأبنائها بالخارج من خلال دعم السفارات بالأطقم الحقوقية التي تتابع قضاياهم وانشغالاتهم، تختم أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح، طواهرية أحلام.

استمرارية في خدمة القضايا العادلة ودفاع عن المظلومين

السيّاســـة الخارجيـــة الجزائريـــة.. دبلوماسيـــة الأحـــرار

تضمن خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الموجه للأمة، ومن تحت قبة البرلمان، الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الجزائرية، للسنوات الخمس القادمة، والتي أكد فيها استمرارية وثبات الجزائر على موقفها من قضايا التحرّر في العالم وعلى رأسها القضيتان الفلسطينية والصحراوية، وعقيدة الجزائر الراسخة إزاء محاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، التي ستواجه بكل صرامة وندّية من الجزائر الدولة ذات السيادة والقرار المستقل.

آسيا قبلي

بيّن خطاب رئيس الجمهورية، التوجه الخطّي للسياسة الخارجية الجزائرية وعمل دبلوماسيتها، تحت قيادته، بفعّالية أكبر لإسماع صوت الجزائر، خاصّة وأن للجزائر سُمعة دولية بصفتها دولة عادلة وذات صوت مسموع، وتساهم بفعّالية كوسيط في حال النزاعات الدولية، أثبت نجاح وكفاءة مقاربته في ذلك، وهي تستند في ذلك إلى الالتزام السياسي والاخلاقي، الذي يعتبر بدوره نتاج تراكم تاريخي لمواقف عادلة ومساندة للمستضعفين ومؤازرة لصوت الحق مهما كان ثمن ذلك، حيث اتخذت من مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن لسنتين، ابتداء من أوّل جانفي 2024 منبرا لإسماع صوت إفريقيا والدفاع عن الدول الضعيفة.

أولوية قضايا التحرّر

وتتضّح الخطية على وجه الخصوص في موقف الجزائر إزاء القضية الفلسطينية، لتكون الجزائر ضمن الدول القلائل التي ترفع صوتها عاليا للدفاع عن القضية، إحقاقا للحق والقانون وقبل كل ذلك لإيقاظ ضمير إنسانية خضعت لقانون الغاب. فالجزائر لم تفوّت فرصة لترفع راية القضية عاليا، سيما عندما صمّ العالم "المتقدّم" آذانه عن صرخات شعب يتعرّض لمحرقة أمام الكاميرات بل وصوّت ضد وقف الفظاعة، فدافعت من موقعها في مجلس الأمن عن الشعب الفلسطيني وضرورة وقف الإبادة التي يتعرّض لها منذ السابع أكتوبر 2023، على يد المجرمين الصهاينة، وقدّمت مشاريع قرارات لوقف العدوان، مواجهة بها أعداء السلام بحزم وندّية، واستطاعت تمرير القرار القاضي بوقف فوري لإطلاق النار، وحقّ الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه ضد العدوان المستمر منذ أكثر من 76 سنة.

التـــزام تـــام

ومازالت الجزائر على عهدها ووعدها، إلى أن تنال فلسطين عضويتها الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، دولة قائمة على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية. إذًا وفي هذا السياق، وتطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، قادت الجزائر عملا دبلوماسيا حثيثا من أجل حشد أكبر قدر ممكن من الدعم لتمكين دولة فلسطين من الحصول على عضويتها الكاملة بهيئة الأمم المتحدة، وواصلت مسيرة الإجراءات إلى غاية عرض المشروع للتصويت أمام مجلس الامن، بعد أن صوتّت الجمعية العامة لصالح العضوية الكاملة. وأكدّت الجزائر، عبر بعثتها الدبلوماسية الدائمة في الأمم المتحدة، أنها ستواصل وخلال السنة الثانية من عهدتها، كعضو غير دائم في مجلس الأمن العمل على تمكين فلسطين من عضوية كاملة، لقيام دولة مستقلة على حدود 67.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للصحراء الغربية، التي تلقى دعما جزائريا على الصعيد الدبلوماسي والقانوني، باعتبارها قضية تصفية استعمار ومسجلة في اللجنة الأمنية الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار، وقد أكدت ومازالت تؤكد في كل منبر دولي وقاري وإقليمي، على التمسك بالشرعية الدولية واحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تنفيذا لقرارات هذه الشرعية، التي يراد الدوس عليها عندما يتعلق الأمر بالشعب الصحراوي، والشعوب التي لا صوت لها، ولا تخفي الجزائر موقفها هذا، بل تواجه به دعاة الحكم الذاتي، الذي لا يستند إلى أساس قانوني، بل هو مطية لإطالة عمر النزاع واستنزاف الشعب وثرواته.

رفـــض التدّخـــل الخارجـــي

وإلى ذلك، أكد خطاب السيد الرئيس، الموجه للأمة، أن الجزائر القوّية داخليا، والملتزمة بالقانون الدولي وقواعده، ليس لديها ما تخشاه، ولا يمكن ابتزازها لثنيها عن موقف أو إجبارها على الاصطفاف ضد عقيدتها السياسية والدبلوماسية، وهي في ذلك سيدة قراراتها الداخلية والخارجية، بل تدعو أولئك الذين يلوّحون بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الالتزام بها أولا من خلال تمكين الشعوب المحتلة من تقرير مصيرها، ووقف الإبادة ضد المستضعفين، فهم الأولى بأن يراجعوا أنفسهم وديمقراطيتهم المزدوجة.

ويلخص خطاب الرئيس قوّة الموقف الجزائري الثابت رغم تغير الظروف الدولية، وتمسك الدولة بمبادئ سياستها الخارجية في السلم وحسن الجوار، لكن أيضا في المعاملة بالمثل لمن تسوّل له نفسه المساس بها، مُستندة في ذلك إلى سمعتها الدولية أولا، وقوّة جيشها وقبل كل ذلك في التفاف الشعب حول قيادته ومساندته لها في كل خطوة على صعيد السياسة الخارجية، خاصّة وأنه لمس نتائج الإصلاحات داخليا، وقوّة الدبلوماسية الجزائرية خارجيا.

ثمّن فحوى خطاب الرئيس أمام البرلمان.. مكتب مجلس الأمة المُوسّع:

الجزائـــر المُنتصرة تـرفعُ سقف طمـوحاتـها وأعلـت مقاصـدها

■ حرص متجدّد لرئيس الجمهورية على صون ملف الذاكرة

ثمّن مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء اللجان الدائمة ورؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، أمس الأثنين، فحوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الأحد، أمام غرفتي البرلمان بقصر الأمم، مشيرا إلى أن هذا الخطاب يأتي في سياق «رفعت فيه الجزائر الجديدة والمنتصرة سقف طموحاتها وأعلت مقاصدها وتحديها في الالتزام وبلوغ التعهدات».

أوضح بيان للمجلس، أن «مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء اللجان الدائمة ورؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بشكره الجزيل وتقديره الكبير لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ولفحوى الخطاب الذي ألقاه أمام ممثلي الشعب في غرفتي البرلمان». مؤكدا أنه «يستبشر بالمعطيات الإيجابية الذي بذرت بذورها وأينعت، فضلا عن النشاط الفعال والمثمر الذي انبرت له مؤسسات الجمهورية وطال مختلف مناحي الحياة طيلة السنة الجارية على الصعيدين الداخلي والخارجي».

واعتبر المكتب أن الخطاب كان «حصيلة تأتي في خضم الحركية التي يعرفها البنيان الوطني والسياسات القويمة التي يضعها السيد رئيس الجمهورية».

كما كان -يضيف البيان- «سانحة دستورية للتذكير بمجهودات الدولة ومساعي السلطات العمومية وبيانا للمكتسبات والمنجزات والتحديات كليّها وجزئيّها ومناقشة لحاضر البلاد وما لديها من عناصر القوة في صياغة الواقع السياسي والاقتصادي في الداخل وفي المنطقة، بما يكفل أمنها الغذائي والطاقوي والمائي ومستقبلها على المديين المتوسط والبعيد، ناهيك عن تحقيق الانتصار وبلوغ الأهداف المسطرة، وفي طليعتها تنويع الاقتصاد ومواصلة محاربة الفساد والخضوع لسطوة العدل وخلق الثروة ومناصب الشغل»، علاوة على «تعميق الممارسة الديمقراطية الحقة، بدءاً بالتعديل الوشيك لقانوني البلدية والولاية، يليها في وقت لاحق مراجعة قانوني الأحزاب السياسية والجمعيات والقانون المتضمن التقسيم الإقليمي للبلاد».

كما أبرز مكتب المجلس، بأن «خطاب التشخيص والتقويم هذا(...)، يأتي في سياق رفعت فيه الجزائر الجديدة والمنتصرة سقف طموحاتها وأعلت مقاصدها وتحديها في الالتزام وبلوغ التعهدات»، الجزائر السائرة على «نهج الشهداء والمجاهدين، المتمسكة بالأصول التي كان عليها آباؤنا وأسلافنا».

كما أشاد مكتب المجلس بالحوار الوطني الذي سيطلقه السيد رئيس الجمهورية، معتبرا أن «الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وجيشها الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، ومعه كافة أسلاك الأمن، متفطنة لتلك الكيانات والدوائر التي وسمت نفسها زعيمة الحرية وأتباعها ممن يُعرفون بتكبرهم عن الحق وجهلهم بالحقائق، والتي تحاول أن ترمي الجزائر بالتهم الباطلة والتلفيقات التي يأباها القياس ويبطلها البرهان ويؤكد أن الحق جليّ أبلج، لا تخفى معالمه، وأن لا خلاص ولا نجاة سوى بالاتحاد لدفع ما يعم البلد من الخطر، في وقت يعيش فيه البعض منقلبا تاريخيا مزلزلا وحالة فوران غير مسبوق». وبالمناسبة، حث مكتب مجلس الأمة «الشعب الجزائري كافة على إيثار مصالح البلاد على كل مصلحة ورص بنيانه وتوثيق صلته وللنهوض بمعاضدة بعضه ببعض وأن لا يتوانى فيما يوحد جمعه ويجمع شتيته»، معربا عن «مطلق يقينه» من أن الشعب الجزائري «ذو أنفة لا يبيع ملته بلقمة ولا ذمته برذال العيش».

من جهة أخرى، ثمن مكتب المجلس «الحرص المتجدد لرئيس الجمهورية على صون ملف الذاكرة الجماعية للأمة والمكانة التي يحتلها في الوجدان وعلى عدم نسيانه أو التقليل من منزلته وعدم الصفح أو التسامح مع فرنسا الاستعمارية ومع كل من يحاول إمحاء الملف وطمسه».

كما أشاد بـ«الحرص الشخصي لرئيس الجمهورية على المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي للجزائر الجديدة المنتصرة»، معتبرا إياها من «العوامل التي تعزز أسباب الرفاهة وهناء العيش وباعثا على تقوية وسائل العزة والمنعة وكبرياء الأمة وأنفتها».

وشدد بالقول، إن هذه «كلها أمور تجعل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مدعاة ثقة كافية توطد أكثر فأكثر تلك الصلة المقدسة والرابطة المتينة التي لا يمكن فصم حبالها وقطعها بين الرئيس والشعب».

إنجازات غير مسبوقة حققتها الدولة.. بوغالي:

خطاب يحـدّد مسـار توجّه الجزائر إلى مرتبـة الـدول المـؤثـرة

ثمن مكتب المجلس الشعبي الوطني، خلال اجتماعه، أمس الاثنين، برئاسة رئيس المجلس إبراهيم بوغالي، مضمون الخطاب الذي وجهه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الأحد، إلى الأمة أمام البرلمان بغرفتيه، مشيرا الى أنه «حدد مسار التوجه والأهداف نحو الرقي بالجزائر إلى مرتبة الدول المؤثرة».

أوضح بيان للمجلس، أن بوغالي ألقى كلمة بالمناسبة «ثمن فيها، باسم المكتب، مضمون خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي وجهه الى الأمة أمام البرلمان المنعقد بغرفتيه».

في هذا الصدد، نوه بوغالي بانعقاد هذا الاجتماع في «مرحلة مفصلية تستعد فيها الجزائر لإطلاق مشاريع ذات نسق نوعي ومعياري بقيادة رئيس الجمهورية، الذي حدد مسار التوجه والأهداف نحو الرقي بالجزائر إلى مرتبة الدول المؤثرة بحركيتها ووزنها في كل المحافل المشهودة».

وحيّا في ذات السياق، «مضمون الخطاب الهام الذي ألقاه السيد رئيس الجمهورية أمام أعضاء غرفتي البرلمان، حيث أوفى باحترام هذا التقليد وجعله مكرسا في كل عام، كما جدد في نفس الوقت حرصه على المناسبات التي تبرز فيها الجزائر مزيدا من مظاهر التقدم والتنمية».

■ حصيلة إنجازات جسّدها نمو اقتصادي مستدام

وعن فحوى الخطاب، لفت السيد بوغالي إلى أنه «شمل حصيلة إنجازات غير مسبوقة حققتها الجزائر، حيث جسدها نمو اقتصادي مستدام تجاوز 4٪، تم إرساؤه بفضل تعزيز القطاعات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط وكذا انبعاث ديناميكية لافتة للاستثمار، وهو ما شهدت به مؤسسات مالية واقتصادية عالمية».

وقال بهذا الخصوص، إن «ما تحقق أضفى علامة فارقة في طريق بناء الجزائر القوية المنتصرة، حيث رصدت مشاريع ضخمة في مختلف القطاعات، كالطاقات المتجددة، الصناعة، الفلاحة، التعليم، الصحة، السكن، المياه والخدمات الاجتماعية، جعلت جزائرنا الحبيبة تتخلص تدريجيا من تركة الفشل وتنتقل في ظرف وجيز إلى مصف الدول المقتدرة اقتصاديا والمكتفية ذاتيا في عديد المنتجات».

وأكد في السياق ذاته، أن «تضافر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على تحسن المناخ العام في الجزائر، يعد أحد أصدق الدلائل على شمولية نظرة رئيس الجمهورية ونجاعة السياسة التي ينتهجها، لاسيما وأن ما أفضت إليه من نتائج ملموسة جاءت إثر فترة عصيبة واجهت فيها الجزائر، على غرار بلدان العالم، تداعيات متشابكة لأزمة اقتصادية خانقة خلفتها جائحة كوفيد-19».

كما عبر بوغالي عن «اعتزاز» المجلس الشعبي الوطني، بمبادرات كان لها «أثر بيّن في تحسين الدخل الفردي، وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطنين، لاسيما من خلال زيادة الأجور بنسبة 47٪»، مشيرا إلى أن تلك المبادرات «جسدت بشكل واضح مدى التزام رئيس الجمهورية بأن الدولة الجزائرية لن تتخلى أبدا عن طابعها الاجتماعي».

وبخصوص الطبقة السياسية التي أفرد لها السيد الرئيس في خطابه حيزا هاما، يعكس الوعي بدورها المؤثر في توجيه السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة، أشاد بوغالي بـ «عزم رئيس الجمهورية على فتح حوار هادئ وبناء وإشراك الأحزاب السياسية في مراجعة القانون المتعلق بنشاطها، بما يعزز التوجه نحو أخلقة الحياة العامة والانتقال بالممارسة السياسية إلى مستوى آخر يواكب الرهانات والتحديات الجديدة والمستجدة ويرسي دعائم الديمقراطية الحقيقية استكمالا للنهج الذي خطه بيان أول نوفمبر».

وفيما يتعلق بالشأن الدولي، اعتبر رئيس المجلس أن خطاب رئيس الجمهورية «استعرض جانبا آخر أمعنت الجزائر خلاله في إظهار مكانتها ودورها المحوري إقليميا ودوليا، لاسيما بإشارته إلى المبادرات الدبلوماسية المشهودة والرامية إلى استتباب السلم والاستقرار، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، حيث استمرت في إبداء استعدادها الدائم لدعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضيتان الفلسطينية والصحراوية».

كما تطرق بوغالي إلى «إنجاز آخر حققته الديبلوماسية البرلمانية، عندما تم تجديد الثقة، بالإجماع، في الجزائر من قبل اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي كي تتولى رئاسة الاتحاد لدورة ثانية واختيارها تبعا لذلك مكانا لاحتضان مؤتمره المقبل».

من جانب آخر، أشاد بوغالي بالتزام رئيس الجمهورية في خطابه خلال لقاء الحكومة بالولاة، بـ «إنصاف مناطق الظل وإخراجها من مظاهر البؤس والهشاشة، إلى مظاهر الرفاه والعيش الكريم». مبرزا «النتائج الملموسة التي استفاد منها أزيد من ستة ملايين مواطن»، قائلا إن هذه الإنجازات تشكل «دليلا قاطعا على أن التنمية ليست مجرد شعار، بل هي إرادة مخلصة وجهود صادقة».

وأكد أن المجلس الشعبي الوطني «سيبقى مجندا بكل نوابه لدعم جهود رئيس الجمهورية لمواصلة الرقي بالجزائر إلى المكانة التي تستحقها». مشيدا في هذا المقام، بحرص رئيس الجمهورية على «صون الذاكرة المشتركة للشعب الجزائري والدفاع عن حرمة دماء قوافل الشهداء الذين قضوا دفاعا عن شرف الشعب الجزائري وكرامته».

وحرص رئيس المجلس بالمناسبة، على الإشادة بـ «التلاحم بين الجيش والشعب في مواجهة كل محاولات العبث بأمن الجزائر واستقرارها»، معتبرا أن «صمود الجزائريين ووقوفهم مع بلدهم في كل مراحل التاريخ، يعد شهادة على عزمهم وإرادتهم التي أثبتت للعالم أن هذه البلاد لا يمكن أن تخترق وأن استقرارها خط أحمر رسمته دماء الشهداء وسطره عرق الأوفياء».

تعبير عن رؤية سياسية واضحة المعالم.. أحزاب سياسية:

خطاب يحدّد مسار الجزائر الجديدة نحو الريادة

أشادت العديد من الأحزاب السياسية، أمس الاثنين، بمضمون الخطاب الذي وجهه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، للأمة، الأحد، معتبرة أن ما ورد فيه من «محاور جوهرية» يعبر عن «إرادة سياسية واضحة المعالم».

نوّه حزب جبهة التحرير الوطني بما جاء في خطاب رئيس الجمهورية وما تضمنه من حصيلة للإنجازات المحققة، مبرزا أن هذا الخطاب «رسم طريق الجزائر المنتصرة وحدد مسارها نحو الريادة».

وفي اقتباس من مضمون الخطاب، أشاد الحزب بالتقاليد الدستورية التي رسخت في الجزائر، والتي «تعبر عن منهج جديد في إدارة الشأن العام»، كما أنها «تعزز خدمة المواطن»، مع التأكيد على أن خطاب رئيس الجمهورية «يعبر عن مكانة السلطة التشريعية ودور البرلمانيين الذين يمثلون الشعب ويحملون آماله وطموحاته».

وأوضح الحزب، أن مضامين الخطاب «تجسد التزاما يعبر عن الإرادة السياسية في المضي قدما لتكريس مبادئ الحكم الراشد»، مبرزا «وضوح وصراحة رئيس الجمهورية في التعبير عن مواقف الجزائر من عديد القضايا الحساسة والتأكيد على أن ذلك يعبر عن الجزائر كدولة محورية، سيدة في قرارها السياسي، لا تخضع لأي كان ولا تتنازل عن مواقفها المبدئية الثابتة».

بدورها، عبرت جبهة المستقبل عن «اهتمامها الكبير» بخطاب رئيس الجمهورية، مبرزة أنه «تضمن جملة من المحاور الجوهرية التي تكرس الإرادة السياسية لبناء جزائر جديدة تحقق تطلعات مواطنيها وتعزز مكانتها على الصعيدين الداخلي والخارجي».

■ محاور جوهرية تعبر عن إرادة سياسية واضحة المعالم

في هذا السياق، أشاد الحزب بما تضمنه الخطاب من «التزامات وبرامج ترمي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال رؤية استراتيجية واضحة».

وانطلاقا من حديث الرئيس عن حوار سياسي وطني شامل، ثمنت جبهة المستقبل هذا التوجه، الذي يهدف إلى «تعزيز الحقوق الأساسية ويسهم في توسيع عمل الأحزاب السياسية والجمعيات وتقوية الجبهة الداخلية، بما يضمن استدامة الاستقرار السياسي وتكريس الممارسة الديمقراطية الحقيقية».

من جانبها، اعتبرت جبهة النضال الوطني أن خطاب رئيس الجمهورية للأمة يعد «دلالة على الإرادة السياسية في تحقيق حكم راشد وفق منهج الاستشارة».

وبخصوص تجديد رئيس الجمهورية تأكيده على إطلاق حوار الوطني تجسيدا لالتزاماته، دعت جبهة النضال الوطني إلى «مواصلة نهج الاستماع لكل أطياف المجتمع، بما فيها الأحزاب السياسية الجديدة».

بدوره، ثمن حزب تجمع أمل الجزائر «تاج» فحوى خطاب رئيس الجمهورية، منوها بـ«الالتزام الحازم والمثابر للسيد الرئيس في الوفاء بكل تعهداته للشعب الجزائري بتحسين المستوى المعيشي للمواطن بما يحفظ كرامته وإنسانيته، عبر النهوض الصحيح بالاقتصاد الوطني، بدعم الابتكار المحلي والاستثمار المنتج».

وأشاد حزب «تاج» بعزم رئيس الجمهورية على «إطلاق الحوار الوطني لاستكمال تنظيم الحياة السياسية وبناء مؤسسات الدولة من القاعدة إلى الهرم»، مجددا تأكيده على «انخراطه التام في هذا المسعى من أجل جزائر آمنة ومستقرة ومزدهرة بين الأمم».

من جانبها، أكدت حركة النهضة أنها «تابعت مجريات خطاب رئيس الجمهورية»، معتبرة إياه «سنّة حميدة تتكامل فيها المؤسسات المنتخبة التنفيذية والتشريعية، بما يجسد آمال وتطلعات الشعب الجزائري في الحقوق والحريات والعيش الكريم».

وعرجت الحركة على «توقف السيد الرئيس عند ملف الذاكرة الجماعية والموقف من جرائم فرنسا، والذي لا يقبل التجزئة ولا والمساومة ولا النسيان».

وفيما يتعلق بالدعوة إلى حوار وطني مع الطبقة السياسية، اعتبرت حركة النهضة أن هذا «السلوك السياسي الحضاري يحقق التوافق الوطني ويجند مختلف الطاقات والقدرات الجزائرية لمواصلة بناء الدولة الجزائرية بخصائصها المتضمنة في بيان أول نوفمبر كرسالة دائمة ومتجددة».

الرئيس رسم ملامح نهضة اقتصادية جزائرية

الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش لـ "الشّعب":

- مواصلة مكافحة الفساد والمفسدين وتجفيف منابعه
- ديناميكية وتحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي بشهادة المؤسسات المالية الدولية

قال الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش، إن الرئيس عبد المجيد تبون، أكد على تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي وعلى الديناميكية الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وهذا بشهادة المؤسسات المالية الدولية، وبأن مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي كلها خضراء. وأشار الخبير في حديث لـ "الشعب"، أن الاقتصاد الجزائري سجل معدل نمو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ3,8٪ وسيحافظ على نفس وتيرة النمو في سنة 2024 وسنة 2025 مما يرشح الاقتصاد الجزائري بأن يكون ضمن الاقتصاديات الناشئة.

هيام لعيون

حقّق الاقتصاد الوطني خلال ذات الفترة، تحسنا ملحوظا في مؤشراته الكلية مدفوعا بتحسن عائدات الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتعزيز احتياطي الصرف وكذا المؤشرات الميزانياتية التي تشير إلى استمرار النمو، مدعوما خاصة بنشاط القطاع خارج المحروقات وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل بمواصلة تنويع النشاط الاقتصادي لدعم النمو.

تجلّت آخر هذه الإنجازات الاقتصادية، في تقرير البنك الدولي السنوي لتصنيف الدخل الصادر في جويلية 2024. فقد كانت الجزائر إحدى أربع دول فقط على مستوى العالم، نجحت في الانتقال من فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، وهذا بفضل الإصلاحات الكبيرة التي عرفها اقتصاد البلاد وبوجود إرادة سياسية قوية.

نمـــوذج اقتصـــادي جديـــد

في هذا السياق، أبرز الخبير أن رئيس الجمهورية، أكد أنه تم إطلاق مشاريع كبرى، حيث "دخلنا، لأول مرة منذ الاستقلال، مرحلة استغلال ثروتنا على الوجه الأمثل". بإطلاق المشاريع المهيكلة في قطاع المناجم، على غرار غار جبيلات ومنجمي الفوسفات والزنك، وكذلك مشاريع السكة الحديدية، التي ستعزز توجه الجزائر نحو بناء نموذج اقتصادي جديد قائم على تنويع مصادر الدخل وعدم البقاء رهينة قطاع المحروقات، الذي يبقى قطاعا يجب تطويره والاستفادة من القدرات الكبيرة للجزائر في استغلال الطاقات الأحفورية والتوجه للتوسع في استغلال الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقات النظيفة من الغاز.

كما أبرز بريش، أن القدرات التي أصبحت الجزائر تحوزها في مجال الكهرباء هائلة، مع إمكانية تصدير الفائض من إنتاج الكهرباء نحو شركائنا في أوروبا.

منتجات عالية الجودة وبمواد جزائرية

وبشأن القطاع الصناعي، أكد بريش التطور الحاصل في القطاع الصناعي الوطني، حيث أشار الرئيس إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي الوطني في الناتج الداخلي الإجمالي، إذا انتقل من 3٪ منذ سنوات إلى معدل 6٪ حاليا. وأثنى على قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وعلى مبادرات القطاع الخاص، بحيث أصبحنا نصنّع منتجات عالية الجودة والتنافسية العالمية وبمواد جزائرية 100٪، خاصة في قطاع الصناعات الكهرومنزلية وقطاع مواد البناء، ودفع وتحفيز المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لرفع التحدي وبلوغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي 12٪من الناتج الداخلي الإجمالي.

تكريـــس دولـــة الحـــق والقانـــون

من جهة أخرى، وفي إطار تنفيذ التزاماته بمحاربة الفساد، شدد بريش على أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أكد خلال خطابه أمام البرلمان بغرفتيه، على مواصلة مكافحة الفساد والمفسدين وتجفيف منابعه، وأن هناك إرادة قوية من طرف كل مؤسسات الدولة لمكافحة الفساد، وهو الذي لم يتوقف منذ اعتلائه سدة الحكم عن محاربة الظاهرة.

كما أثنى على دور العدالة وقال إنها تتمتع بالاستقلالية الكاملة وبكل الأدوات القانونية لممارسة مهامها في مكافحة الفساد وتكريس دولة الحق والقانون.

كما كان للجانب الاجتماعي نصيب في خطاب رئيس الجمهورية -يقول بريش- حيث أكد أن أولى الأولويات، الحفاظ على القدرة الشرائية المواطنين، خاصة الفئات ذوي الدخل المحدود. وأبرز مجهودات الدولة في رفع مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، من خلال سلسلة إجراءات لرفع الأجور التي بلغت 47٪ خلال العهدة الأولى لحكم الرئيس وأكد على الاستمرار في هذا الاتجاه للوصول إلى 100٪ خلال العهدة الرئاسية الثانية.

في السياق، قال بريش إن الرئيس تبون أكد على تعزيز مكاسب اجتماعية الدولة، خاصة في مجال السكن بمختلف الصيغ وفي مجال التعليم والصحة. مشيرا في هذا الإطار، إلى مجهودات الدولة في تحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال نماذج التكفل بمناطق الظل، التي مست حوالي 6.5 ملايين جزائري وأحدثت تغييرا إيجابيا في حياتهم.

وضمن الرئيس الرفع من أجور الجزائريين بحوالي 50٪، ووضع دعم القدرة الشرائية للمواطن ضمن أهم أولوياته، حيث توالت الزيادات خلال سنوات حكمه خمس مرات، بدأت بالرفع من الأجر القاعدي الأدنى المضمون، مرورا بإعفاء الأجور المتدنية من الضريبة على الدخل ثم تخفيضها، وصولا إلى الرفع من النقطة الاستدلالية وتحقيق زيادات في الأجور سنة 2023، في انتظار تحقيق زيادات أخرى بداية من سنة 2026.

ولم تُراجع الأجور في الجزائر منذ سنة 2008، وهذا برغم ظروف عالمية استثنائية أجبرت كبريات الدول الكبرى على الرضوخ لها ومسايرتها والخروج بأقل الأضرار منها.

كما تواصل الدولة سياسة الدعم الاجتماعي بدعم أغلب المنتجات الغذائية الأساسية، على غرار السميد، الزيت، الخبز والحليب وغيرها.. إضافة للكهرباء، الماء، الغاز والبنزين من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. علما أن نصيب الفرد الجزائري من الدخل الوطني الخام، ارتفع من 3900 دولار إلى حدود 4960 دولار وهذا حسب مؤشرات البنك الدولي، حيث انتقلت الجزائر من "الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل" إلى "الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل".

قـوت الجزائريـين مـن الإنتـاج الوطنـي

وفي شق متصل، ذكر الخبير الاقتصادي أنه، مرة أخرى، أكد الرئيس على مسألة الأمن الغذائي وأثنى على مجهودات القطاع الفلاحي، الذي يحقق ناتجا إجماليا بـ37 مليار دولار سنويا ويساهم في الناتج الداخلي الإجمالي بأكثر من 15٪. ودعا إلى ضرورة تحقيق السيادة الغذائية وأن يكون قوت الجزائريين من الإنتاج الوطني، مؤكدا على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب خلال 2025.

خـــبراء جامعيـــون يحلّلون خطـاب رئيـس الجمهوريـة:

التزام بتكريس دولة القانون ومبـادئ الحكـــم الراشـــد

- رسائل قوية إلى الخصوم والمتربصين بالجزائر

اعتبر عدة خبراء جامعيين، أمس الاثنين، أن ما تضمنه خطاب رئيس الجمهورية الذي وجهه للأمة، الأحد، يعبر عن التزامه بتكريس دولة الحق والقانون ومبادئ الحكم الراشد ويعد بمثابة "رسائل قوية" إلى الخصوم والمتربصين بالجزائر.

أوضح الأستاذ مصطفى خواص، أن خطاب رئيس الجمهورية تطرق إلى العديد من المسائل الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي وعرض حصيلة لأهم الانجازات التي تمت خلال السنوات الأخيرة، خصوصا منها في القطاع الاقتصادي.

وأضاف، بخصوص الحوار الوطني، الذي يعتزم رئيس الجمهورية إطلاقه، أن هذا المسعى من شأنه "تعزيز الجبهة الداخلية" وكذا إفشال مخططات كل الخصوم والمتربصين بأمن الجزائر واستقرارها، مشيدا بهذه الخطوة التي تأتي -مثلما قال- في وقت تشهد فيه الجزائر "إصلاحات هامة وفي ظل تغيرات دولية كبيرة".

كما ثمن ما حمله الخطاب من "رسائل قوية وواضحة، خصوصا بالنسبة للمستعمر القديم الذي طالبه رئيس الجمهورية بالاعتراف بجرائمه وتنظيف مخلفات التجارب النووية التي مازال تأثيرها المروع على الجزائريين في جنوب البلاد مستمرا إلى غاية اليوم".

من جانبه، اعتبر أستاذ العلوم السياسية، علي محمد ربيج، أن خطاب رئيس الجمهورية عكس إرادته في ترسيخ الديمقراطية وكشف عن خارطة طريق لعهدته الجديدة التي "ستكون ببعد اقتصادي، وذلك من خلال سعيه لاستغلال الكفاءات وتعزيز المنتوج الوطني وإدماج الشباب في مسعى تطوير الاقتصاد وتشجيع الجالية الوطنية بالخارج على الاستثمار".

ولفت إلى أن الحوار الوطني الذي بادر به السيد الرئيس "ضروري لتقوية الجبهة الداخلية في ظل الرهانات الدولية القائمة وتعزيز الديمقراطية وبلورة خارطة الطريق التي تتبناها الجزائر".

بدوره، اعتبر أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبد الرزاق صاغور، أن خطاب رئيس الجمهورية كان "واضحا ومطمئنا" للجزائريين في ظل إصلاحات سياسية واقتصادية هامة، تزامنا مع ما يشهده العالم من أزمات وتوترات تلقي بظلالها على معظم الدول.

وفيما يتعلق بالمسائل الخارجية التي تناولها رئيس الجمهورية في خطابه، أوضح الأستاذ صاغور أن "سياسة الجزائر الخارجية واضحة ومعروفة لدى الجميع ومعبر عنها بشكل صريح في مجلس الأمن وفي الاتحاد الإفريقي وفي كافة المحافل الدولية، كونها مبنية على دعم القضايا العادلة في العالم والدفاع عن الشعوب المضطهدة وحقها في تقرير المصير".

مكاشفة وصراحة ووضوح.. الأستاذ مراد كواشي لـ "الشعب":

خطـاب تاريخـي بإنجـازات تحقّقـت ومشاريـع تتجسّـد

اعتبر الأستاذ في علوم الاقتصاد البروفسور مراد كواشي، خطاب رئيس الجمهورية أمام البرلمان هاما جدا، فقد كان براغماتيا "مدججا" بالأرقام، مستعرضا بكل صراحة نقاط القوة في الاقتصاد الجزائري ومكامن الخلل التي مازال يعاني منها، خاصة ما تعلق بالقطاع الصناعي، مشيرا الى إنجازات الشباب الجزائري، واضعا خطة الطريق للمرحلة القادمة.

حياة. ك

أبرز البروفسور كواشي في تصريح لـ "الشعب"، المؤشرات الخضراء التي تحدث عنها الرئيس والتي استطاعت الجزائر تحقيقها على المستوى الدولي، وهي شهادات أتت من مؤسسات مالية دولية. تحدث عن معدل نمو اقتصادي تجاوز 4٪، لم تحققه دول متقدمة في المنطقة المتوسطية والإفريقية. كما أبرز التطور الإيجابي للناتج المحلي الخام، وعن مديونية صفرية.

وصف الخبير في الاقتصاد كواشي، خطاب الرئيس بأنه خطاب "مكاشفة، صراحة ووضوح"، استعرض من خلاله مختلف إنجازات المرحلة السابقة، مبرزا التطور الكبير الذي بلغته بعض القطاعات الاستراتيجية، على غرار الفلاحة، الذي بلغ حجم إنتاجه ما يناهز 37 مليار دولار، وأضحى يسهم في الناتج المحلي الخام بنسبة 15٪، وفي ذات الوقت تحدث عن نقائص لابد من معالجتها.

وكان هذا اللقاء، فرصة للرئيس لاستعراض التطور الكبير الذي تحقق في العديد من القطاعات، منها القطاع المنجمي الذي تراهن الجزائر عليه، مشيرا إلى المشروع الضخم والاستراتيجي للحديد في غار جبيلات، الذي عجزت الحكومات المتعاقبة، منذ الاستقلال، على استغلاله -يقول المتحدث- حيث كانت الجزائر في السابق تستورد ما يناهز 1 مليار دولار سنويا من مواد البناء من حديد وإسمنت، لتصبح من أكبر المصدرين لهاتين المادتين عند دخول هذه المشاريع المهيكلة حيز الخدمة سنة 2026.

تحدث الرئيس عن الاكتفاء الذاتي، خاصة في شعبة الحبوب (القمح الصلب واللين، الشعير والذرة) وهو الهدف الاستراتيجي الذي تنشده الجزائر، والذي من شأنه أن يوفر على خزينة الدولة ما مقداره 1.5 مليار دولار من الإيرادات.

وركز على النموذج الاقتصادي الجديد، الذي كسر الارتباط بالمحروقات، من خلال ترشيد عملية الاستيراد التي انخفضت من 60 الى 40 مليار دولار، قابلته زيادة في رصيد الخزينة العمومية من العملة الصعبة التي تجاوزت قيمتها 70 مليار دولار.

تطمينات كبيرة لجاليتنا بالخـــارج..ودعـــوة للاستثمار في بلدهم الأم

أضاف المتحدث في السياق، أن خطاب الرئيس تميز بالصراحة، خاصة عندما تحدث عن التصحر الصناعي، مشيرا إلى قطاع الصناعة الذي مازال الحلقة الأضعف في الاقتصاد الوطني، حيث لا تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 5٪. ولم يكتف بوصف الحال، وإنما وضع خارطة الطريق لاقتصاد جزائري مستقبلي، يعتمد على تطوير كل مقدرات البلد، ممثلة في القطاع الفلاحي، الصناعي والمنجمي والمعدني، بالإضافة الى الطاقة الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا هاما في الاقتصاد الوطني، لأنه صار بالإمكان تصدير فائض الكهرباء الى الدول الأوروبية عن طريق الكابل الكهربائي الذي يربط عنابة بإيطاليا.

ولم يهمل الرئيس الجالية المتواجدة بالخارج، حيث قدم لأفرادها تطمينات كبيرة، وذكر بقانون الاستثمار الذي لن يتغير إلا بعد 10 سنوات، محفزا إياهم على زيادة الاستثمارات في بلدهم الأم، وزيادة التحويلات الى الجزائر. كما لم يغفل، كعادته، المواطن الذي يمثل صلب اهتمامات الدولة، مشيرا الى الزيادات في الأجور التي تم إقرارها واستفاد منها المواطنون، والزيادات المنتظرة في المرحلة القادمة.

ولفت البروفسور كواشي، إلى أن الرئيس تحدث عن إنجازات الدولة التي حققتها لصالح الشباب، من تدعيم للمقاولاتية وتشجيع المشاريع الشبانية، من خلال المؤسسات الناشئة وغيرها.. بالدعم والمرافقة، إضافة الى احتضان الجزائر لأكبر ملتقى على المستوى القاري جمَع مختلف المشاريع التي يحملها الشباب.

بحسب المتحدث، فإن الرئيس، ومن خلال خطابه، يريد عدم الاكتفاء بما تحقق، بل يريد المرور الى السرعة القصوى، لأن المرحلة القادمة تتطلب تكاتف الجهود، والمهمة ستكون صعبة والمسؤولية لا تقتصر على الدولة أو الحكومة، بل تعني الجميع، والكل معني بإنجاح النموذج الاقتصادي الجديد، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم بأسره، مع قيادة جديدة للبيت الأبيض الأمريكي، وما يحدث في الشرق الأوسط، بالإضافة الى تطور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، مشيرا الى أن كل هذا يلقي بظلاله على الاقتصاد الجزائري.

الفلاحة والمناجم عصَبان جديدان للتنمية خارج قطاع المحروقات

الاقتصـاد الجزائـري فـي 2024.. فـكّ الارتبـاط بعقليـة "البايـلك" والرّيـع

تدابير ناجعة لاحتواء أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية
تعديل نصوص وتشريعات ذات صلة بالعقار والمالية والصرف

نجح الاقتصاد الجزائري بمرحلة ما بعد جائحة كورونا، في تسجيل نمو تصاعدي بنسبة تراوحت بين 3.9 و4 ٪ سنويا، وتعزّز استقراره وانفتاحه أكثر على مدار سنة 2024، بفضل ما أتاحته نصوص وتشريعات قانون الاستثمار الجديد من حوافز لتوطين مشاريع محلية وأجنبية.

سفيان حشيفة

تطابقت تقارير البنك الدولي وتصريحات مسؤوليه الإقليميين خلال سنة 2024، بشكل واضح مع الإحصائيات والأرقام الاقتصادية الهامة المقدّمة من طرف السلطات الجزائرية، التي راهنت منذ 5 سنوات على تحقيق إقلاع اقتصادي قوّي من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات، وأفلحت في تجسيد هذا المخطط عبر إقرار جملة من التدابير الإصلاحية والإجراءات الناجعة، وتعديل نصوص وتشريعات ذات صلة بالعقار والمالية والصرف، بما يتماشى وتطبيق رؤية رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الرّامية إلى النهوض سريعا بالاقتصاد الوطني وفكّ ارتباطه بالريع النفطي.

وقد تفوّقت السلطات العمومية في معركتها ضد مشكل التضخم في البلاد، وحدّت من انعكاسه السلبي على الاقتصاد الوطني، وتحييد أثره على القدرة الشرائية للمواطنين، وتمكنت من تقليص حجمه تدريجيا إلى حدود 4 ٪ في سنة 2024، بعد أن تجاوز نسبة 9 ٪ خلال عام 2023، كما أبانت وتيرة النمو الاقتصادي عن صيرورة مستقرة وتصاعدية في حدود 4 ٪، رغم حصول متغيّرات جيو-اقتصادية إقليمية ودولية خطيرة تدَاعَت على كل اقتصاديات العالم.

وللحفاظ على نسق نمو الاقتصاد الجزائري، أقرّت الحكومة في قانون المالية الجديد لسنة 2025م، الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه "المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة"، كثيرا من الإجراءات للحد من مشكل التّضخّم، وتدابير لاحتواء أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وذلك بغرض تقليل فاعليتهما على منظومة أثمان المواد المستوردة الأساسية، والنأي بالمنتجات الداخلية عن هذه العوارض السلبية، وتثبيت استقرار السوق المحلي لمدة أطول.

استنهاض البنى المنجمية

تكتسي مشاريع المناجم التي أُستهل استغلالها بتوجيهات من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أهمية كبيرة جداً للاقتصاد الوطني؛ لأنها ستكون دعامة فعلية لسياسة التنويع سارية المفعول، ومصدرا جديدا للدخل الوطني خارج قطاع المحروقات، لاسيما وأن الجزائر تريد الخلاص سريعا من التبعية للريع النفطي، عبر تكثيف استثماراتها ومشاريعها في مجالات حيوية أخرى غير البترول والغاز.

وتعتبر المناجم والمقالع في حدّ ذاتها قطاع استراتيجي في الجزائر؛ كونها تزخر بثروات ومقوّمات ضخمة منها، تتميز بسلاسة الاستثمار فيها، وقدرتها الكبيرة على المساهمة في تنويع عوائد العملة الصعبة، وإغداق الخزينة العمومية بموارد مستديمة، ولعلّ أبرز تلك الاستثمارات المنجمية يوجد منجم الحديد "غارا جبيلات" في ولاية تندوف، المسجل كأكبر منجم بشمال إفريقيا، يجري تنفيذه بشراكة مع صينيين، وسيترتّب عنه دور مهم في تنمية وفك عزلة الولاية الحدودية مع دولتي موريتانيا والصحراء الغربية الشقيقتين، وكذا دعم عمليات التصدير إلى الخارج بعد الإكتفاء داخليا من هذه المادة المعدنية.

وعلاوة على ذلك، جرى في بداية شهر نوفمبر سنة 2024، توقيع عقد يتضمن إنجاز منجم الزنك والرصاص بتالة حمزة –وادي أميزور في ولاية بجاية، وإنشاء مصنع للمعالجة خاص بهاتين المادتين.

كما أعطت السلطات في نفس الفترة، إشارة انطلاق استغلال منجم الفوسفات ببلاد الحدبة في ولاية تبسة، الذي سيدعم احتياطي الجزائر من الفوسفات والأسمدة الزراعية الموجّهة للاستخدام المحلي والتصدير إلى الخارج، مع توقع ضخّه لمداخيل هامة من العملة الصعبة للخزينة العمومية.

وقصد تقوية البنى التحتية وتمتين مسارات استغلال المناجم وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، شرعت الجزائر في إنجاز مشاريع تنموية قاعدية نوعية جدا، مثل مشاريع خطوط السكك الحديدية جارية التنفيذ الرّابطة بين أقاليم البلاد، ويأتي في مقدمتها المشروع الذي يربط ولايتي وهران وتندوف ويمر عبر ولاية بشار بغية تسهيل استخراج معدن الحديد من غارا جبيلات، وكذا خط السكة الحديدية بين تبسة وعنابة.

الفلاحة عصب الاقتصاد

واصل قطاع الفلاحة الجزائري، في سنة 2024، مسار تطوّره وتوسّعه وترقية مختلف استثماراته بكل الشُعب، مع الدفع بشكلٍ مطردٍ نحو استصلاح الأراضي في الجنوبِ الكبير، بغرض تكثيف إنتاج المحاصيل الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح والشعير والذرة الصفراء والنباتات الزيتية والبقوليات بكل أصنافها وأنواعها، في خطوات هامة جدا يُرجى منها تقليص فاتورة الاستيراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي محليا في الأمد القريب، وبالتالي تقليل الواردات وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني كلياً.

وتصبو السلطات من خلال توجهها لتطوير قطاع الفلاحة، إلى تحقيق اكتفائها الذاتي وأمنها الغذائي الشاملين، عبر توسيع استثماراتها الداخلية وتعميق شراكاتها الأجنبية في هذا المجال، على غرار توطين الاستثمار القطري الجزائري الفلاحي في ولاية أدرار، وإنجاز مشاريع العملاق الإيطالي "ماتيي" بولاية تيميمون، فضلا عن الشراكة الاستثمارية الجزائرية السعودية في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية الإستراتيجية بولاية المنيعة وغيرها من الاستثمارات الكبرى التي يجري تجسيدها على أرض الواقع.

وستشكل المشاريع الفلاحية قيد الإنشاء، بحسب خبراء، طفرة تنموية قطاعية هائلة في الأمد القريب، وسيساعد نجاحها في استقطاب أكبر للاستثمارات الزراعية الأجنبية بكافة أقاليم البلاد وخاصة بجنوبها الكبير، وهو ما سيؤدي إلى تحفيز أكبر لنمو الاقتصاد الوطني، وتعزيز كفاءته واستدامته في مواجهة مختلف التحدّيات الداخلية والدولية.

كما يتوقّع هؤلاء المتخصّصون، استقطاب استثمارات زراعية أجنبية جديدة في الجزائر بقادم الأشهر والسنوات، في إطار تنويع الشّراكات الاستثمارية خدمة للمصالح الاقتصادية الوطنية الكبرى، وقد تمسّ إنتاج محاصيل النباتات الزيتية والسكرية التي أرهق استيراد خاماتها الخزينة العمومية، خصوصا مع تحقيق نتائج تقنية إيجابية ضمن تجارب زراعة تلك المنتجات في مختلف أقاليم البلاد شمالاً وجنوباً.

قطاعات إستراتيجية كثيرة شرعت الجزائر في استغلالها وتطويرها لا يسع المجال لذكرها جميعاً، ستساهم في تجسيد وتطبيق سياسة التنويع الإنتاجي المُنتهجة، وضمان نموّ قوّي ومستقر للاقتصاد الوطني في المنظور البعيد.

انفراجة العقار الاقتصادي

يرى الخبير المتخصّص في الشأن الاقتصادي، فريد مالكي، أن الجزائر تبنّت إستراتيجية للتنويع الاقتصادي قائمة على تشجيع الاستثمار وتقوية البنية الصناعية الداخلية، مرفقة بضبط وتوفير العقار الصناعي بغرض تسريع تجسيد استثمارات جديدة بمختلف الميادين الإنتاجية محليا، مشيرا أن هذا الأمر يساعد بالفعل على التحوّل من النموذج القديم للنمو إلى نموذج بديل قائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة.

وأوضح مالكي في تصريح لـ«الشعب"، أن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، اعتمد رؤية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، من شأنها تمتين وترقية بُنى الإنتاج الداخلية، وتحفيز وضعية قطاعات أخرى غير بترولية، وتقوية منظومة الاقتصاد الوطني بشكل كلي بعيدا عن التعويل على الريع النفطي.

وأبرز محدّثنا، أن العقار الصناعي يعدّ أحد عوامل استقطاب المشاريع الاستثمارية المحلية وحتى الأجنبية، ارتأت السلطات تسويته وتطوير تسيير ملفه، بغرض توفير أماكن مؤهلة لاحتضان مشاريع المتعاملين الاقتصاديين، ومنه تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والحد من التأثير السلبي للصّدمات والأزمات الخارجية المحتملة على بلادنا.

الجزائر حسّنت بيئة الاستثمار، وحرّكت عجلته بوتيرة متصاعدة خلال السنوات الأخيرة، بهدف التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، وتنويع موارد الاقتصاد الوطني ومجالاته المحلية الإنتاجية المدرّة للثروة والعملة الصعبة، يقول فريد مالكي.

تفاؤل بتواصل النموّ

ومن جهته، أعرب رئيس مجلس الاستثمار والتعاون الدولي، اسماعيل حمروني، عن ارتياحه باستقرار وتيرة نمو الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2024، مع قدرته على تحقيق أرقام إيجابية أكثر ارتفاعا في عام 2025، مضيفا أن المؤشرات الخضراء مسّت مختلف القطاعات الوطنية، وهناك إمكانية لنيل الجزائر المراتب الأولى اقتصاديا على المستوى القاري الإفريقي في السنوات المقبلة.

وأشار حمروني، في حديث مع "الشعب"، إلى أن العهدة الثانية للرئيس تبون، ستكون بمثابة فترة لتعميق الأثر الاقتصادي الإيجابي وجعله أكثر استدامة، وتحقيق التوازن بين القطاعات المحلية المنتجة، وإنهاء الهيمنة الطاقية على الاقتصاد الوطني عموماً، فضلا عن تثمين كل المؤهلات والإمكانات التنموية التي يحتويها ويتربع عليها الوطن.

ووفقاً للمصدر ذاته، تتطلب المرحلة القادمة مواصلة بذل الجهود لرفع قيمة الناتج الإجمالي الداخلي الخام وبلوغ الغاية من ذلك، لاسيما ما تعلق بتعزيز وضعية قطاعي الصناعة والفلاحة باعتبارهما مؤهلان لتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الصناعية والغذائية، ويُنتظر منهما لعب دور رئيسي في رفع صادرات البلاد خارج المحروقات.

إلى ذلك، شكّل تعديل كثير من القوانين المرتبطة بالاقتصاد الوطني على غرار القانون النقدي والمصرفي، وقانون العقار الاقتصادي، عنصرا مساعدا مسرّعا في وتيرة تنفيذ وتجسيد الاستثمارات في شتى القطاعات داخل الجزائر، يذكر رئيس مجلس الاستثمار والتعاون الدولي إسماعيل حمروني.

للإشارة، توقّع مشروع قانون المالية لسنة 2025، استمرار الوتيرة التصاعدية لنمو الاقتصاد الوطني بتحقيق نسبة 4.5٪، مع ارتفاع في الناتج الداخلي الخام للبلاد.

الجزائر ماضية بثقة وصرامة في تجسيد الثورة التنموية

2025.. مؤشّرات تحوّل تنموي سريع وقوّي

■ انخراط أكبر للقطاع الخاص وتنفيذ المزيد من الاستثمارات

ستكون الجزائر على موعد مع تحول اقتصادي وتنموي تاريخي سريع وقوّي مرتقب خلال عام 2025، لتحجز مكانا مستحقا بين الدول الناشئة على ضوء مؤشرات أداء وإصلاحات، أرساها رئيس الجمهورية خلال عهدته الأولى، ويمكن القول أن الجزائر ستنتقل بوثبة مهمة إلى مرحلة تفعيل الانجازات وتحقيق المزيد من التقدم على عدة أصعدة، من بينها ارتفاع نسبة النمو وتراجع التضخم وانخراط أقوى للقطاع الخاص في دفع الآلة الإنتاجية إلى عمق الأسواق الخارجية بتنافسية وجودة ومسار صادرات نموذجي يضخ الثروة والقيمة المضافة.

فضيلة بودريش

اتفقت جميع المؤسسات المالية متقاطعة في توقعاتها حول الانطلاقة الصحيحة للجزائر، بعد أن نجحت في إرساء جميع الخطوات اللازمة في طريق التغيير والنمو، وكل ما تحقق يعد مؤشرا ساطعا على أن عام 2025 سيكون سنة حاسمة في تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية، من بينها دخول الآلاف من المشاريع الاستثمارية المسجلة، حيز التجسيد خاصة أن ملف العقار الصناعي تحرّك بشكل إيجابي وسيتم الحسم فيه بشكل نهائي.

وعلى ضوء المنحى الإيجابي من الطبيعي أن يقف المختصون في البنك الدولي وكذا صندوق النقد العالمي، متفائلين ومثمنين قفزة الجزائر الاقتصادية في مسار النمو المستدام، بفضل قوة الأداء التي رشحوها نحو الاستمرار، قفزة مهمة استغلت انتعاش عائدات الصادرات الطاقوية والتي جعلت البلاد في أريحية من أجل تنفيذ المزيد من الفعالية والنجاعة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

انكماش التضخم ونمو في الصناعة

كما يجب التركيز على موارد الجزائر الكثيرة والمتنوّعة من منتجات الكربون التي حسمت في استغلالها بشكل جيّد، على غرار الأسمدة والإسمنت لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى جانب استغلال المناجم مثل الحديد والزنك وما إلى غير ذلك.

وضمن سلسلة الأهداف المسطّرة تراهن الجزائر بفضل الإصلاحات التي مسّت منظومتها الاقتصادية والتشريعية على تكريس نمو اقتصادي متين ومستدام، لا يقل عن مستوى 4.5 بالمائة خلال عام 2025، وتحقيق ناتج داخلي خام يصل إلى 278.71 مليار دولار وصادرات سلع بنحو50.90 مليار دولار، وكذا ارتفاع احتياطي الصرف إلى حدود 72.95 مليار دولار.

وينتظر من قطاع الصناعة الذي يعد عصب الاقتصاد وقاطرة التنمية الأساسية أن يسجل نموا لا تقل نسبته عن حدود 6.2 بالمائة، وبينما الفلاحة 4.4 بالمائة وفي حين قطاع البناء والأشغال العمومية، مرشح بدوره لتحقيق نسبة 4.3 بالمائة، ومن جهته قطاع المحروقات من المتوقع أن تبلغ نسبة نموه 2.4 بالمائة، ومن بين المؤشرات التي تدفع على التفاؤل انكماش التضخم إلى أقل من 5 بالمائة.

قاعدة إنتاجية للصناعة والفلاحة الأكبر قاريًا

ويحتل الاستثمار حصة الأسد في ميزانية عام 2025، على اعتبار أنه تم رصد ما لا يقل عن 19 بالمائة من النفقات العامة للاستثمار المباشر، في وقت بدأ التركيز على المشاريع المهيكلة الكبرى واستقطاب استثمارات أجنبية مهمة وضخمة خاصة منها الفلاحية بمنطقة الجنوب، وما يجعل حتمية تحقيق الجزائر لقوة ومتانة في النمو تسليط الضوء على إطلاق تدابير تحفيزية للنشاط الإنتاجي، والحرص القائم على ترقية اقتصاد المعرفة والشروع في تنفيذ مشاريع رائدة والأولى من نوعها في الطاقات المتجدّدة في إطار التحوّل الطاقوي.

وإلى ذلك، رفع رأس المال الاجتماعي للصندوق الوطني للاستثمار، وتمديد تخفيض الضرائب على الدخل والأرباح بـ50 بالمائة لفائدة الشركات والأفراد العاملين بمنطقة الجنوب الكبير إلى جانب الاستمرار في الإعفاء من الضرائب على الشركات الحاضنة لمدة سنتين، كلها تعد أوراق رابحة ومفاتيح لدفع أسرع بأحد أهم الاقتصاديات الإفريقية وإلى جانب ذلك الانطلاق في بناء قاعدة للصناعة الميكانيكية جاء فيها التنويع مع الشركاء الأجانب لتكون الجزائر محطة لتصدير المركبات نحو الأسواق الخارجية، وهذه الصناعة المهمة في الاقتصاديات العالمية من المنتظر أن تتوسع وتتضّح معالمها خلال عام 2025.

وكان بنك التنمية الإفريقية قد أطلق توقعات جدّ إيجابية للاقتصاد الجزائر، تفاءل فيها بالثورة التنموية السارية والإصلاحات المجسدة والنتائج المحققة طيلة خمس سنوات الماضية، وأرجع هذا الأداء الفعّال إلى نجاعة وقوّة الاستراتيجية الاقتصادية والهادفة إلى تطوير وتنويع المشاريع الاستثمارية مستغلة الإمكانيات والقدرات الضخمة التي تتمتع بها الجزائر مع تحسين كبير في بيئة الأعمال، وإطلاق ترسانة تشريعية مُحفزة وجذابة، ينتظر أن تسمح بتدفق أكبر للمستثمرين الأجانب على أكبر بلد في إفريقيا، خاصة في قطاعات الصناعة والفلاحة القادرين على بناء قاعدة إنتاجية الأكبر على المستوى الإقليمي، وينتظر أن يتحقق الكثير خلال عام 2025، ليصبح الحلم والهدف حقيقة وإنجازا مجسدا على أرض الواقع، لأن قانون المالية لعام 2025، حسم في تعبئة الموارد من أجل دعم أكبر وتفعيل متواصل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

رئيس الجمهورية يضع الأمن المائي على رأس الأولويات

الجزائر المنتصرة..

ريادة إفريقية وعربية في تحلية مياه البحر

■ استلام 5 محطات تحلية جديدة قبل شهر رمضان المقبل

من ضمن الرهانات التي شدد رئيس الجمهورية على كسبها، معتبرا إياها ضمن الخطوط الحمراء لارتباطها بالسيادة الوطنية بشكل مباشر، مسألة الأمن المائي الذي تصدر أجندة مجالس الوزراء ونشاط القطاعات ذات الصلة طيلة العهدة الأولى، لتسجل بداية العهدة الثانية نتائج مرضية فيما يتعلق بتأمين موارد غير تقليدية من المياه، بترقب دخول 5 محطات لتحلية المياه حيز الخدمة، قبل شهر رمضان.

فايزة بلعربيبي

عرفت سنة 2024، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي الأول قصير المدى، وإطلاق برنامج تكميلي ثان بعيد المدى، بقدرة إجمالية تقدر بـ1.8 مليون م3/يوميا عبر 6 محطات جديدة منتشرة على طول الشريط الساحلي للبلاد بقدرة 300 ألف م3/ يوميا/ للمحطة، هدفها الوصول لعمق 150 كلم نحو المناطق الداخلية لتعزيز أمنها المائي.

ومن المنتظر أن يرفع ذات البرنامج من مساهمة تحلية مياه البحر في تلبية حاجيات المواطنين من الماء الشروب إلى 5.5 ملايين م3/يوميا، أي بنسبة 60٪، في استشراف بعيد المدى، تعهد رئيس الجمهورية ببلوغه، لتعزيز مستقبل الأمن المائي في الجزائر بشكل جذري ونهائي.

يولي رئيس الجمهورية اهتماما خاصا لكل ما هو متعلق بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن المائي للبلاد، كحلقة محورية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الاستقرار الاجتماعي.

وفي خطوة استشرافية واحترازية منها، عملت الجزائر على تحقيق أمنها المائي ومن خلاله تحصين منظومته التنموية، من خلال الاستثمار في جميع موارده التقليدية منها وغير التقليدية، بما فيها تلك التي تعتمد على أحدث ما جادت به التكنولوجيا، سواء في مجال تدوير المياه المستعملة أو في مجال تحلية مياه البحر، حيث تعتبر الجزائر ضمن الدول العربية والإفريقية السباقة إلى الاستثمار في هذا المجال.

رؤية استشرافية..

وقد ساهم نشاط تحلية مياه البحر- ومازال يساهم- في تلبية 17٪ من احتياجات المواطنين من الماء الشروب، أي بمقدار 2.1 مليون م3/يوميا. إلا أنه ومع التغيرات المناخية المتسارعة واستفحال الجفاف وبفضل الرؤية الاستشرافية والإرادة السياسية التي أبان عنها رئيس الجمهورية، فقد تم المضي قدما في استراتيجية وطنية أكثر نجاعة وفعالية في هذا القطاع وجعل الأمن المائي في البلاد ضمن الأولويات الكبرى للدولة، فتم منذ 2020 إطلاق استراتيجية جديدة تمثلت بداية في البرنامج الاستعجالي للمياه سنة 2021، المتمثل في إنجاز ثلاث محطات تحلية مياه البحر لتعزيز الأمن المائي لشرق العاصمة وغرب ولاية بومرداس، بقدرة إجمالية تقدر بـ150 ألف م3/يوميا مجسدة في محطة الباخرة المحطمة بقدرة 10 آلاف م3/يوميا، محطة المرسى 60 ألف م3/يوميا ومحطة قورصو بقدرة 80 ألف م3/يوميا.

وتلاها البرنامج التكميلي الأول لتعزيز الأمن المائي في الجزائر، الذي يعد من أضخم المشاريع في قطاع تحلية مياه البحر في تاريخ الجزائر، ومن أكبر البرامج على المستوى الإفريقي، وضمن المشاريع الكبرى في تحلية مياه البحر على المستوى العالمي، سواء من حيث القدرة الإنتاجية أو قيمة الاستثمار الموجه للقطاع.

هذا البرنامج، المتمثل في إنجاز 5 محطات كبرى على طول الساحل الجزائري بقدرة إنتاجية تقدر بـ300 ألف م3/يوميا لكل محطة، أي بإجمالي 1.5 مليون م3/يوميا وبرقم استثمار يفوق 2.2 مليار دولار للمحطات فقط، دون احتساب استثمارات الربط بالطاقة وقنوات النقل والتوزيع، يرتقب تسليمها قبل شهر رمضان المقبل. إضافة إلى برنامج تكميلي ثان لإنجاز 6 محطات جديدة، بقدرة إنتاجية تقدر بـ300 ألف م3/يوميا/ للمحطة، وقدرة إجمالية تقدر بـ1.8 مليون م3/يوميا آفاق 2030.

تكنولوجيا المياه.. رهان الغد

ولأن الأمن المائي يعد ضمن التحديات الرئيسية لاستراتيجية التنمية، فقد اكتسى طابعا استعجاليا وأهمية بالغة كمحور أساسي في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة التي رسم معالمها رئيس الجمهورية، حريصا غير متساهل مع أي تقصير يحول دون تحقيق تطلعات المواطنين التي وصفها في جميع خطاباته الموجهة، سواء للمسؤولين أو للمواطنين -آخرها خطابه أول أمس الموجه للأمة أمام نواب البرلمان بغرفتيه- بـ «المشروعة».

كما اعتبر توفير المياه عبر موارد غير تقليدية، من بين ركائز بناء اقتصاد قوي ومستدام، يعزز السيادة الوطنية ويؤمّن احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، ورهانا استراتيجيا في ظل عالم يشهد الكثير من التغيرات المناخية، الجيو-استراتيجية والاقتصادية، التي تفرض توحيد الجهود واعتماد استراتيجيات شاملة وفعالة لضمان مستقبل أفضل، حيث أكد رئيس الجمهورية في خطابه للأمة -في شقه المتعلق بالأمن المائي- على ضرورة ضمان حق المواطن في الماء الشروب، الذي بلغت طاقة استعماله اليومي مليارا و200 مليون متر مكعب/يوميا، ألزم الولاة بضرورة استرجاع 30٪ منها خلال سنة 2025، وضرورة التوجه إلى تدوير المياه ورسكلتها، واستعمال المياه المصفاة خلال السنة الفلاحية 2025.

رفع الوتيرة..

ومواصلة لمساعي الدولة الجزائرية في تحقيق أمنها المائي، وبحسب ما جاء في الوثيقة، التي تحوز «الشعب» على نسخة منها، فقد ارتكزت أشغال الورشة المخصصة للأمن المائي والغذائي، المنظمة على هامش اجتماع الحكومة- الولاة المنعقد يومي 24 و25 ديسمبر 2024، على عدة محاور، بدءا بتحديد الإشكاليات والتحديات التي تواجه بلادنا في مجالي الأمن المائي، وتقييم دقيق للإمكانات الوطنية المتوفرة في هذا الميدان وتثمين الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة حتى الآن، بما يضمن استدامة إدارة الموارد المائية، في ظل ندرة الموارد المائية بسبب الجفاف والشح المائي خلال السنوات الماضية الذي أثر على انخفاض مخزون ومستوى المياه السطحية والجوفية.

تثمين الموارد التقليدية..

أما بالنسبة لتخزين الموارد التقليدية من مياه الأمطار، فقد رفعت اللجنة المجتمعة مقترح وضع برامج لإزالة الأوحال من السدود والحواجز المائية قصد استرجاع قدرة تخزينها الأولية وفق أولوية مدروسة، مع إنجاز حواجز لحمايتها من تراكم الأوحال، وكذا تفعيل برنامج تشجير الأحواض الهيدروغرافية المتدفقة وروافد المياه الرئيسية الممونة للسدود، وتعجيل عمليات إنجاز السدود التي انتهت الدراسة منها.

ومن أجل تعبئة واستغلال أكبر كمية ممكنة من المياه الجوفية، فقد اقترحت اللجنة إنشاء حواجز جوفية لتجميع مياه الأمطار واستغلالها في الري الفلاحي، دون التغاضي عن حماية الموارد المائية من التلوث، من خلال إنجاز شبكات الصرف الصحي ومعالجتها.

كما جاء ضمن المقترحات، وضع مخطط ربط بين السدود وأنظمة إنتاج المياه وإنشاء احتياطي أمني لتغطية فترات الجفاف، من خلال إنجاز مشاريع كبرى، وأخرى لتحديث الدراسات الهيدرولوجية على المستوى الوطني. إلى جانب تخصيص أغلفة مالية لمعالجة المياه الجوفية التي تحتوي على نسب مرتفعة من المواد المعدنية، كالحديد والكلس لضمان استغلالها الأمثل.

تشرع في إنتاج المياه بشكل تدريجي بداية فبراير.. عرقاب:

استلام محطة التحلية للرأس الأبيض بوهران.. قريبا

أعلن وزير الدولة وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، محمد عرقاب، أمس الاثنين، بوهران، عن الشروع، بداية شهر فبراير المقبل، في إنتاج المياه بشكل تدريجي على مستوى محطة تحلية مياه البحر للرأس الأبيض (غرب الولاية).

أبرز عرقاب، خلال وقوفه، رفقة وزير الري طه دربال، والرئيسين المديرين العامين لمجمعي سوناطراك وسونلغاز رشيد حشيشي ومراد عجال، أنه شرع، الأحد، في تشغيل هذه المنشأة، من خلال تشغيل محطة الطاقة الكهربائية بالمحطة وسيتم تشغيل المحطات الثانوية مرحليا، بما فيها مرحلة إنتاج المياه، بداية شهر فبراير المقبل، ليكون المشروع جاهزا للاستغلال النهائي قبل حلول شهر رمضان المقبل، وفق تعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

ونوه وزير الدولة بالمجهودات الجبارة لجميع القائمين على المشروع وتضافر جهود وزارتي الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة والري والسلطات المحلية والتي مكنت من بلوغ نسبة أشغال قدرت بـ71,7٪ في ظرف زمني قصير نسبيا.

من جهته، نوه وزير الري طه دربال، بتقدم هذا المشروع الاستراتيجي الذي يعكس المجهودات الكبيرة للدولة لتحسين الخدمات العمومية في مجال التموين بالمياه وفقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

ويتضمن مشروع محطة تحلية مياه البحر للرأس الأبيض، التي تقدر طاقتها الإنتاجية بـ300 ألف متر مكعب يوميا، شبكة للتوزيع بطول 48 كلم وخزانين؛ الأول بسعة 50.000 متر مكعب يقع بعين تاسة (بلدية عين الكرمة) والثاني بسعة 30.000 متر مكعب ببوسفر (دائرة عين الترك)، بالإضافة إلى خزانين لكسر الضغط.

ويشرف على إنجاز المشروع فروع مجمع «سوناطراك»، ممثلة في الشركة الجزائرية للطاقة والشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء والمؤسسة العمومية للأشغال البترولية الكبرى، فضلا عن مجمع «كوسيدار».

ضرورة الاستغلال الأمثل للمياه المستعملة

من جهته، شدد وزير الري طه دربال، على ضرورة الاستغلال الأمثل للمياه التي تتم معالجتها بمحطات تصفية المياه المستعملة على المستوى الوطني في مختلف مجالات التنمية.

وصرح دربال، خلال زيارة تفقدية إلى مشروع محطة تحلية مياه البحر للرأس الأبيض ببلدية الكرمة (غرب وهران)، أنه يتعين إيلاء أهمية كبرى إلى ملف استغلال المياه المستعملة، مبرزا أن «استعمال المياه المصفاة أضحى ضروريا لاستغلالها في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها من جوانب التنمية، بصورة تضمن توجيه السدود والمياه الأخرى لأغراض الشرب".

وأكد الوزير، أنه يتعين الشروع في عمل استشرافي، على الأقل إلى غاية عام 2050، في ظل النمو الديمغرافي الذي تعرفه البلاد والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم، سيما على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أضحى شح الأمطار واقعا يستوجب التعامل معه بفعالية.

ويدخل ضمن هذا الإطار -يضيف دربال- «إنجاز محطات تحلية المياه الخمس الجديدة، وهي مشاريع ضخمة واستراتيجية تترجم بوضوح الإرادة في تحسين الخدمة العمومية، وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي يحرص على تقديم خدمة عمومية في مجال مياه الشرب ترضي المواطن".

وفي حديثه عن مشروع محطة تحلية مياه البحر للرأس الأبيض، التي تقدر طاقتها الانتاجية بـ300 ألف متر مكعب يوميا، وستشرع في الإنتاج بداية من الأسبوع الأول لشهر فبراير القادم، أشار إلى "الوقت القياسي" لتجسيد المشروع، الذي انطلقت أشغاله منذ 24 شهرا، معربا عن تقديره الخاص إلى مجمع سوناطراك وفروعه وكذا مجمع سونلغاز وكل السواعد الجزائرية التي ساهمت في هذا المكسب الهام.

وفضلا عن هذه المحطة، ستتدعم الجزائر أيضا بأربع محطات كبرى أخرى بنفس الطاقة الإنتاجية وذلك على مستوى ولايات تيبازة وبومرداس والطارف وبجاية، حيث فاقت نسبة الأشغال بها 90٪، على أن يتم استلامها هي الأخرى خلال شهر فبراير القادم، وفق وزير الدولة وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، في تدخله بالمناسبة.

عرقاب يشرف على تدشين ثلاث وحدات إنتاجية وخدماتية

تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في غرب البلاد

أشرف وزير الدولة وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة محمد عرقاب، أمس الاثنين، بوهران، على تدشين ثلاث وحدات إنتاجية وخدماتية لمجمع سونلغاز.

يتعلق الأمر بكل من وحدة إنتاج الكهرباء ببوتليليس ووحدة صناعة عدادات الكهرباء والغاز والمركز الجهوي الجديد للمنظومة الكهربائية، وهي مكتسبات ثمنها عرقاب، الذي كان مرفوقا بوزير الري طه دربال والرئيسين المديرين العامين لمجمعي سوناطراك وسونلغاز رشيد حشيشي ومراد عجال والسلطات المحلية.

وبخصوص محطة توليد الكهرباء ببوتليليس، قال عرقاب إنها تمثل «دعما قويا للاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل التحديات العالمية التي تواجه قطاع الطاقة، حيث ستسهم المحطة بشكل كبير في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في غرب البلاد".

وتعد هذه المحطة من أكبر مشاريع توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر، حيث تتربع على مساحة 20 هكتارا وبطاقة إنتاجية إجمالية تصل إلى 464 ميغاواط وتعتمد على أحدث التقنيات في مجال إنتاج الطاقة.

وشدد وزير الدولة على ضرورة «التحكم في سلسلة إنتاج معدات سونلغاز ومنها المعدات الكهربائية المهمة جدا، التي تتطلب تقنيات دقيقة وتحكما تاما"، لافتا إلى أن تصنيع هذه المعدات والأجهزة يسمح بتصديرها إلى الدول الإفريقية التي طلبت مساعدة الجزائر في هذا المجال.

من جهته، أوضح المدير العام لمجمع سونلغاز مراد عجال، إلى أنه تم تصدير 341 عمود شحن كهربائي من إنتاج الشركة الجزائرية للصناعات الكهربائية والغازية بوهران (سايغ)، إلى إيطاليا وليبيا، فضلا عن كمية من عدادات الكهرباء إلى دول شقيقة.

بأمر من قاضي التحقيق بقسم مكافحة الإرهاب بمحكمة سيدي امحمد

الحبس المؤقت لـ6 متهمين بجناية الانخراط في جماعة إرهابية

أصدر قاضي التحقيق بقسم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، لدى محكمة سيدي امحمد (الجزائر العاصمة)، أوامر بإيداع 6 متهمين رهن الحبس المؤقت، بجناية الانخراط في جماعة إرهابية وتهريب الأسلحة والمؤثرات العقلية وتبييض الأموال، بحسب ما أفاد به، أمس الاثنين، بيان لنيابة الجمهورية بذات المحكمة.

جاء في البيان، أنه "عملا بأحكام المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية، تعلم نيابة الجمهورية لدى محكمة سيدي امحمد، قسم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، الرأي العام، أنه في إطار مكافحة جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى إثر إخطار وارد من نيابة الجمهورية لدى محكمة إليزي، عالجت النيابة المذكورة، قضية تتعلق بتوقيف مجموعة إرهابية تتكون من ستة (06) أشخاص بمنطقة تكات التابعة لبلدية إليزي، منهم اثنان من جنسية أجنبية".

وأضاف، أنه تم "حجز كمية من المؤثرات العقلية من نوع بريقابلين، تفوق مليونين وأربعمائة ألف كبسولة، وأسلحة وذخيرة حربية وتجهيزات حساسة تتمثل في: ثلاث بنادق رشاشة من نوع FMPK، رشاشين من نوع كلاشنيكوف، ذخيرة حربية وأربعة أجهزة اتصال لاسلكي، منهم ثلاثة من نوع ثريا، بالإضافة إلى حجز مركبتين رباعيتي الدفع".

وأسفر التحقيق الابتدائي المنجز من قبل المصلحة الجهوية للشرطة القضائية بورقلة، عن "توقيف الستة (06) أشخاص المشتبه فيهم وتقديمهم أمام نيابة الجمهورية - قسم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية- بمحكمة سيدي امحمد، يوم 30 ديسمبر 2024".

وتم "فتح تحقيق قضائي ضدهم من أجل جنايات: الانخراط والمشاركة في الجمعيات والجماعات والمنظمات التي يكون غرضها أو أنشطتها إرهابية وتخريبية تقع تحت طائلة المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، محاولة الاغتيال، تهريب الأسلحة على درجة من الخطورة المهددة للأمن الوطني، حمل ونقل عتاد حربي وأسلحة وذخيرة من الصنف الأول، استيراد واستخدام تجهيزات حساسة لارتكاب جرائم أخرى ولتسهيل ارتكابها، استيراد المؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، الحيازة والشراء قصد البيع وتخزين وتوزيع ونقل المؤثرات العقلية في إطار جماعة إجرامية منظمة، وتبييض الأموال على سبيل الاعتياد في إطار جماعة إجرامية منظمة".

و«بعد استجواب المتهمين من طرف قاضي التحقيق، أصدر أوامر بإيداع المتهمين الستة (06) المتابعين، رهن الحبس المؤقت"، وفقا لذات البيان.

تحسين ظروف العاملين وترقية خدمات العلاج

2024.. قفزة نوعية في قطاع الصحة

حقق قطاع الصحة خلال سنة 2024، العديد من الإنجازات، التي تؤكد حرص الدولة على ضمان خدمات صحية نوعية للمواطن، هذا بالإضافة إلى التكفل الأمثل بمرضى السرطان، من خلال مواصلة مخطط مكافحة مرض السرطان؛ الذي يرتكز على الوقاية لمكافحة الداء، في حين سجلت قفزة نوعية في مخطط التكفل بالمريض الذي سيتم تكملته العام المقبل، لتختتم سنة 2024 بالمصادقة على القانون الأساسي للصحة الذي يعد مطلبا أساسيا منذ سنوات.

خالدة بن تركي

■ القانون الأساسي.. قرار تاريخي يرسم مسارا مهنيا محفزا

تعنى استراتيجية قطاع الصحة منذ سنوات بالتكفل الأمثل بالمريض، مع إعطاء الأولوية لمرضى السرطان الذي يعرف منحنى تصاعديا سنويا، وهذا بالتركيز على المخطط الجديد الذي يرتكز على الوقاية، باعتبارها عاملا محوريا في مكافحة الداء ومسبباته، وهو التحدي الذي استدعى تضافر جهود الجميع للتقليل من عدد الإصابات، خاصة في سنة 2024، إذ عملت الدولة على اعتماد مخطط فعال للتقليل من عدد الإصابات.

استراتيجة الفحص

اعتمدت وزراة الصحة، في إطار استراتيجيتها لمكافحة السرطان، على التحسيس بأهمية الكشف المبكر عن المرض، من خلال التعريف بوسائل الفحص المتاحة وإشراك المواطنين ضمن استراتيجية الفحص، التي تعد ضرورية لمعرفة الداء، خاصة في المراحل الأولى من الإصابة.

وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، قد اتخذ قرارا يقضي باستحداث هيئة وطنية لمكافحة السرطان، تتكفل بضبط عناصر المبادرة الرئاسية للوقاية ومكافحة السرطان المندرجة في سياق تجسيد التزاماته بحماية صحة المواطن وترقيتها. وكان دور الهيئة يتمثل في تقديم تقارير دقيقة ومفصلة ودورية حول النتائج الميدانية المحققة وأثرها على عصرنة المنظومة الصحية الوطنية وتحسين التكفل بمرضى السرطان على المستوى الوطني، ليتم بناء على تلك المعطيات، اتخاذ كل التدابير اللازمة لتقويم أي خلل مستعجل.

وعملت الحكومة في هذا الصدد، على توفير كافة الإمكانات التي تضمن التكفل الأحسن بمرضى السرطان، من خلال تخصيص 70 مليار دج للصندوق الوطني لمكافحة السرطان، مع الحرص على دعم موارده المالية سنويا، بداية من 2024 بمبلغ 30 مليار دج لتقديم خدمات أفضل.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لمكافحة هذا الداء وبهدف تعزيز وتدعيم وترقية الصحة بالجنوب والهضاب العليا، تم التخطيط لوضع المصالح الطبية المتواجدة بمركز مكافحة السرطان بأدرار، حيز الخدمة، تلبية لتطلعات وآمال الساكنة بالمنطقة، لاسيما تجنيبهم عناء التنقل نحو الولايات الأخرى.

نتائج إيجابية

من جهة أخرى، أثبت برنامج مخطط التكفل بالمريض نجاعته خلال سنة 2024، بالرغم من بعض النقائص التي عملت الوزارة على تداركها عن طريق هذا المخطط، الذي سخرت له كافة الامكانات المادية والبشرية لإنجاحه وضمان تحسين الخدمة الصحية.

ولم يسجل قطاع الصحة سنة 2024، أي ضعف في مجال هياكل الصحة ولم يعرف أي نقص في الأدوية وصيانة الهياكل الصحية والأدوات والآليات والمعدات، هذا الى جانب الجهود الكبيرة التي قام بها مستخدمو الصحة من أجل الانخراط التام في مخطط التكفل بالمريض.

كما قدمت تعليمات صارمة لتسهيل التكفل بالمرضى على مستوى مصالح الاستعجالات الطبية، حيث أكد الوزير على ضرورة التكفل بالحالات غير المستعجلة على مستوى العيادات متعددة الخدمات المجاورة من اجل تخفيف الضغط على المستخدمين الطبيين، ولأجل أن يتم أخذ الحالات العاجلة بعناية فائقة.

قرار تاريخي

المصادقة على مشروع القانون الأساسي الجديد للقطاع الصحي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء مع قانون التربية الوطنية مؤخرا، تنفيذا لتعهد رئيس الجمهورية واستجابة لمتطلبات مختلف الأسلاك المهنية، التي لم تراجع منذ سنة 2008، اعتبرها مهنيو القطاع قرارا تاريخيا أثلج صدورهم.

يأتي مشروع القانون الأساسي الجديد للقطاع الصحي تلبية للرؤى الاستراتيجية ولرسم مسار مهني محفز، تماشيا مع توجيهات رئيس الجمهورية. ويدعم أيضا إرادة تحسين الأداء والخدمة بالمستشفيات والهياكل الصحية ويخدم الحياة المهنية والاجتماعية التي اقترحها الشريك الاجتماعي في مختلف اللقاءات الخاصة بدراسة القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية.

بالنسبة للممارسين الطبيين المتخصصين، فقد استفادوا في إطار هذا القانون من رتبة جديدة في الترقية ومنصب عال جديد، إضافة إلى الحق في ضمان خدمات دراسات وخبرات في مجال اختصاصاتهم لصالح قطاعات نشاطات أخرى، فضلا عن الاستفادة من الإجازة العلمية لسنة واحدة، مع إدراج أحكام انتقالية للتعيين في درجة ممارس طبي متخصص «خارج الصنف المميز».

أما بالنسبة لأسلاك الممارسين الطبيين العامين في الصحة العمومية، فقد استفاد سلكا الصيادلة وأطباء الأسنان من رتبة جديدة مخصصة لحاملي شهادة دكتور في الصيدلة وطب الأسنان، الى جانب استفادة الإسلاك الثلاثة من رتبة جديدة للترقية، ومنصبين عاليين جديدين، واستحداث وظيفة خاصة بالنسبة للأطباء العامين والمتمثلة في «الطبيب المرجعي».

أما بخصوص أسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية، فقد استفاد المعنيون من إعادة النظر في وتائر الترقية، وفي تصنيف المنصب العالي، نفس الأمر بالنسبة لأسلاك شبه الطبيين في الصحة العمومية.

أما بشأن سلك أعوان التخدير والإنعاش، فقد تم اعتماد مستخدمي التخدير «كتسمية جديدة، إلى جانب استفادتهم من رتبة جديدة في الترقية». وعلى غرار بقية الأسلاك، فقد استفاد سلك القابلات في الصحة العمومية، من إعادة التصنيف في رتبة الترقية الحالية واستحداث منصب عال جديد، مع إثراء وتثمين المهام الموكلة إليهن.

كما استفادت أسلاك أساتذة التعليم في الصحة العمومية، ولأول مرة، من قانون أساسي خاص بهم يمنح امتيازات نوعية، لاسيما بما تعلق برتب الترقية والمناصب العليا، وإعادة تصنيفهم بشكل يتضمن نوعية المنصب.

وتم منح الأسلاك البيولوجيين والنفسانيين العياديين والنفسانيين في تصحيح التعبير اللغوي والفيزيائيين للصحة العمومية رتب ترقية جديدة، الى جانب مناصب عليا جديدة وامتيازات تخدم ديناميكية المهام الموكلة إليهم. مع إعادة النظر في تسمية النفسانيين بتصحيح التعبير اللغوي لتصبح «الأرطوفونيين».

تجدر الإشارة، الى استفادة كل مهنيي القطاع المنتمين للأسلاك سالفة الذكر، من رفع في الأجور والتعويضات وضمان الحماية من جميع أشكال الضغوطات وحق الترقية التكريمية أثناء أو بمناسبة أداء مهامهم خلال الحالات الاستثنائية والأزمات الصحية.

كما تتضمن جل القوانين الأساسية التي تمت مراجعتها أحكاما انتقالية للإدماج، تتماشى مع الأنظمة التعويضية الجديدة الرامية لتحسين الوضعية المهنية والاجتماعية لمنتسبي القطاع.

وعليه، فإن قطاع الصحة اعتمد استراتجية ناجعة طيلة سنوات، لأجل تحسين الخدمات الصحية، لكنها ارتكزت سنة 2024 على التكفل الأمثل بالمرضى، خاصة «مرضى السرطان» وتحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعمال، من خلال المصادقة على القانون الأساسي الذي يعد ثورة حقيقة في قطاع الصحة.

توظيف 1725 أستاذ مساعد وتعميق الإصلاحات

الجزائر تكسب رهان تأسيس جامعة الجيل الرابع

عرفت الجامعة الجزائرية في سنة 2024 إصلاحات جوهرية وعميقة، مست الجانب البيداغوجي والخدماتي والبحثي، إذ انتقلت الأخيرة من جامعة تخرج الكفاءات إلى رافد من روافد التميز الاقتصادي.

سارة بوسنة

واصلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بداية من سنة 2024، مساعيها الرامية للوصول إلى نظام نوعي للتعليم العالي والبحث العلمي، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات، من بينها تطوير شبكة المدارس الوطنية العليا وتنويع مسارات التكوين للرفع من مستوى الأداء، إذ تعمل مصالح كمال بداري على تقريب الجامعة من محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتكوين متخرجين قادرين على خلق فرص عمل والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني، من خلال تضافر الجهود لكسب الرهانات ومواصلة الارتقاء بالجامعة الجزائرية الى أعلى المستويات.

تعميم الرقمنة

سجل قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورًا ملحوظًا وحركية متسارعة، تعكس الإصلاحات التي تبناها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون منذ توليه السلطة، وعملت الوزارة على تجسيد هذه الإصلاحات على أرض الواقع، حيث برزت معالمها من خلال رقمنة جميع مراحل التسجيلات الجامعية للسنة الثانية على التوالي، وإنشاء 54 منصة رقمية تغطي الجوانب البيداغوجية والخدمية والبحثية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز ارتباط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على ترسيخ روح المقاولاتية والإبداع والابتكار في صفوف الطلبة. بعد تحقيق نجاح في مجال الرقمنة، قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال هذا الموسم، رفع مستوى التحدي بشكل أكبر، بالسعي للتحول من النموذج التقليدي للجامعة إلى نموذج جامعة الجيل الرابع 4.0. وفي هذا الإطار، تم اختيار 23 مؤسسة تعليمية عليا كنماذج أولية للشروع في هذا المشروع.

■ من حاضنة للكفاءات إلى رافد من روافد التميز الاقتصادي

وتتفرد جامعة الجيل الرابع عن النموذج التقليدي، بتركيزها على التعلم النشط، واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، بالإضافة إلى تعزيز روح المبادرة والريادة، والعمل على بناء شراكات متينة مع القطاع الخاص والمجتمع.

تدعمت الجامعة الجزائرية في سنة 2024، بحسب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بـ1725 أستاذ مساعد وهو ما سمح بخفض المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي.

الجامعات الجزائرية تدخل التصنيف الدولي

في إنجاز غير مسبوق، تم تصنيف 21 جامعة جزائرية ضمن قائمة الجامعات العالمية لتصنيف «تايمز») لعام 2024، مما يُبرز التطور الملحوظ في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

وجاءت في المرتبة الثانية جامعة عنابة، معززة مكانتها كواحدة من أبرز المؤسسات التعليمية في شرق الجزائر. وفقًا لتصنيف «تايمز للتعليم العالي» الخاص بالجامعات الناشئة لعام 2024 وحازت جامعة سطيف على المرتبة الثالثة، ما يؤكد تطور أدائها الأكاديمي والبحثي.

كما يُظهر تصنيف الجامعات الجزائرية لسنة 2024، تطورًا ملحوظًا في مستوى التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد، حيث شمل التصنيف جامعات بارزة مثل البليدة-1، الشلف، بومرداس، قالمة، ورقلة، تيزي وزو، مستغانم، المسيلة، تلمسان، باتنة-2، بجاية، بسكرة، جيجل، الأغواط، ومعسكر.

كما تضمن التصنيف أيًضا، مؤسسات عريقة مثل جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهران وجامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز البنية التحتية الأكاديمية وتحسين جودة البحث العلمي، ودعم الابتكار لتنافس الجامعات الجزائرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الحافظة الإلكترونية

في سنة 2024، تدعم قطاع الخدمات الجامعية، في شقه الخاص بالإطعام، بالحافظة الإلكترونية والتي تتيح للطلبة التعبئة الرقمية لرصيدهم الخاص بثمن خدمة الإطعام وتفادي طابور شراء التذكرة الورقية، حيث يستفيد الطالب الجامعي من خدمة الإطعام بمجرد تمرير بطاقته الذكية عبر الجهاز المخصص لذلك والمتواجد بمدخل المطاعم المركزية ومطاعم الإقامات الجامعية.

وتساهم هذه العملية في مواصلة جهود عصرنة القطاع وتطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك في إطار تحسين الحياة الطلابية وتعزيز جودة خدمات الإطعام، بالإضافة إلى ترشيد النفقات وضمان التحكم الكامل في سير العملية بشكل دقيق ومضبوط. وشهدت الجامعة الجزائرية، في شهر نوفمبر الماضي، وتحديدا جامعة سعيدة، إنجاز أول نظام تشغيل حاسوبي جزائري 100٪ «توزيعة لينكس» باستعمال الأنظمة الحرة والمفتوحة.

ويعتبر المشروع خطوة جديدة ومهمة تساهم في تعزيز مكانة الجامعة الجزائرية في إطار الجزائر الجديدة، من خلال تبني نظام تشغيل الحواسب الجزائرية المبني على برمجيات مفتوحة المصدر. كما سيساهم هذا النظام في تطوير الأنظمة المعلوماتية في البلاد وتحسين أدائها، بالإضافة إلى تعزيز مستوى الأمان السيبراني لها.

ويعد استحداث نظام «توزيعة لينكس» الجزائري، خطوة هامة تجمع بين سهولة الاستخدام والأمان، مما سيسهم بشكل كبير في تحسين أداء أنظمة التشغيل لحواسيبنا، لاسيما في تعزيز حماية وتأمين نظم المعلومات. كما يتيح هذا النظام فرصة لإرساء اقتصاد تكنولوجي مفتوح في الجزائر، مما يساهم في دفع عجلة الابتكار والتطور في المجال الرقمي.

استجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفة فورية، للمطالب المرفوعة من طرف أصحاب المآزر البيضاء وهذا للعودة إلى مقاعد الدراسة وتفادي شبح السنة البيضاء، بحيث فتح وزير التعليم العالي والبحث العلمي شخصيا، نقاشا مثمرا مع ممثلي طلبة العلوم الطبية، بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، بحيث وعد الأخير بحل جميع المشاكل والتكفل بمطالبهم.

ومن المنتظر أن يعود طلبة الطب للدراسة في 5 جانفي 2025 واستئناف الأنشطة البيداغوجية عبر الكليات لمواصلة البرنامج السنوي لهاته الفئة، حيث نادت الكثير من النقابات، على غرار الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين والمنظمة الوطنية للطلبة الأحرار، طلبة الطب للعودة إلى مقاعد الدراسة لإنقاذ الموسم الجامعي

خطفت الأضواء إفريقيا وعربيا خلال سنة 2024

الرياضة العسكرية تواصل التألق في مختلف المنافسات

برزت الرياضة العسكرية خلال سنة 2024 بشكل لافت للانتباه على غرار السنوات الماضية، وأثبتت عزيمتها في كل مرة على الدفاع عن الألوان الوطنية، مؤكدة بنتائجها الاهتمام البالغ الذي توليه القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، الأمر الذي جعل من الرياضة العسكرية معيارا بارزا في مختلف المنافسات التي تشارك فيها الجزائر.

محمد فوزي بقاص

تألق الرياضة العسكرية خلال سنة 2024 في العديد من المنافسات القارية والدولية والإقليمية التي شاركت فيها على مدار السنة، على غرار الألعاب الإفريقية العسكرية التي أقيمت شهر نوفمبر المنصرم بالعاصمة النيجيرية أبوجا وكذا البطولة العربية العسكرية للملاكمة.

فرضت النخبة الوطنية العسكرية وجودها خلال النسخة الثانية من الألعاب الإفريقية العسكرية التي أقيمت بنيجيريا، حيث أنهت المنافسة في مركز الوصافة خلف البلد المنظم، وبفارق كبير عن باقي الملاحقين وتحديدا صاحب المركز الثالث في الترتيب العام منتخب كينيا بفارق 46 ميدالية كاملة.

تألقت الجزائر خلال 13 يوما من الألعاب الإفريقية العسكرية، بعدما شاركت بـ 120 رياضي بينهن 11 رياضية، أين شاركت النخبة الوطنية العسكرية في 10 اختصاصات رياضية، أكدت من خلالها علو كعبها في العديد من الرياضات على غرار المصارعة الإغريقية الرومانية، ألعاب القوى والملاكمة والتايكواندو وكرة القدم.

نال المنتخب الوطني العسكري عند اختتام الألعاب العسكرية الإفريقية 96 ميدالية من مختلف المعادن، بينها 53 ميدالية ذهبية و22 ميدالية فضية و21 ميدالية برونزية، أثبتت من خلالها العمل الكبير المنجز من قبل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، التي تسهر دائما على تقديم كل الإمكانيات للرياضيين العسكريين من وسائل لوجيستيكية وأطر فنية عالية المستوى، للنهوض أكثر بالرياضة العسكرية والتواجد دائما على منصة التتويجات خلال مشاركاتها بمختلف المنافسات القارية والدولية والإقليمية.

وأكد المنتخب الوطني العسكري لكرة القدم، بأنه يملك مستوى مميّزا، حيث تمكن من خطف اللقب القاري في الألعاب الإفريقية العسكرية، بعد فوزه في النهائي على منتخب الكاميرون بنتيجة هدف دون رد.

برزت النخبة الوطنية العسكرية كذلك هذه السنة خلال البطولة العربية العسكرية الثالثة للملاكمة، التي احتضنتها الجزائر ما بين 23 و26 ديسمبر 2024، بمركز تجمع وتحضير الفرق الرياضية العسكرية بن عكنون بالناحية العسكرية الأولى، بمشاركة 35 ملاكما في مختلف الأوزان من 6 دول، يتعلق الأمر بالجزائر البلد المنظم، و(المملكة العربية السعودية، قطر، فلسطين، ليبيا، تونس).

نالت النخبة الوطنية العسكرية للملاكمة المرتبة الأولى، خلال البطولة العربية العسكرية للملاكمة، أين أحرزت الجزائر 12 ميدالية ذهبية وميدالية واحدة فضية، فيما احتل المنتخب التونسي المرتبة الثانية بنيله ميدالية ذهبية وحيدة وميداليتان فضيتان و2 برونزية، في حين احتل منتخب المملكة العربية السعودية المركز الثالث في الترتيب العام برصيد 5 ميداليات فضية وميداليتين برونزيتين.

تألق العناصر الوطنية في مختلف المنافسات القارية والدولية والإقليمية، يؤكد الاهتمام العالي لقيادة الجيش الوطني الشعبي بالرياضة.

عودة قوية لكرة اليد الجزائرية خلال سنة 2024

المنتخب الوطني يحقّق الفضية الإفريقية ويتأهّل للمونديال

شهدت سنة 2024 عودة قوية لكرة اليد الجزائرية على كل الأصعدة، حيث كانت البداية مع المنتخب الوطني رجال أكابر التي عاد لتنشيط نهائي البطولة الأفريقية بعد غياب دام 10 سنوات، كان ذلك خلال الطبعة 26 التي احتضنتها العاصمة المصرية "القاهرة" من 17 إلى 27 جانفي 2024، أين انتهى بتحقيق ميدالية فضية مستحقة، وفي نفس الوقت كسب تأشيرة التأهل لبطولة العالم بكل من المجر وكرواتيا والدنمارك مطلع سنة 2025.

نبيلة بوقرين

المنتخب الوطني بقيادة المدرب فاروق دهيلي راهن على هدف واحد وهو الذهاب بعيدا في البطولة الأفريقية، وبالفعل تحقق ذلك من خلال إنهاء دور المجموعات بالعلامة الكاملة والفوز بكل اللقاءات، كان الموعد مع التأكيد في ربع النهائي حيث اطاح رفقاء عبدي بمنتخب جزر الرأس الأخضر صاحب فضية الطبعة 25، وبعدها تمكن المنتخب الوطني من الفوز على منتخب جمهورية الكونغو الديمقراطية في نصف النهائي حيث ضمن "الخضر" بطاقة التأهل للمونديال للمرة 17 في تاريخ كرة اليد الجزائرية، وبمعنويات عالية دخلت التشكيلة الوطنية المواجهة النهائية ضد المنتخب المصري.. وكان المنتخب الوطني في المستوى خاصة في الشوط الأول، ولكن المنتخب المصري الذي يعتبر من أقوى المنتخبات في الفترة الحالية عرف كيف يسير المرحلة الثانية.

بهذا فإن الخضر عادوا لمنصة التتويج مجددا بجدارة من أداء ونتيجة وحققوا الفضية الثامنة للجزائر، بما أن المنتخب الوطني نشط النهائي 15 في تاريخه، البطولة الأفريقية عرفت تتويج بالفضية وإضافة إلى جوائز فردية للاعبين الجزائريين الذين تألقوا على غرار هداف الخضر في هذه الطبعة ايوب عبدي بـ 33 هدفا والذي كان صاحب أكبر عدد من التمريرات الحاسمة، حاج صدوق الذي برز هو الآخر، خليفة غضبان، وساكر، كما سجلنا مشاركة مسعود بركوس الذي أصبح أكثر لاعب يتواجد ضمن الحدث الأفريقي وصاحب أكبر عدد من الأهداف، كل هذه الأرقام كانت بمثابة العودة القوية للكرة الصغيرة الجزائرية على الساحة الأفريقية بعدما مرت من قبل بمرحلة فراغ، حيث تحقق الهدف ببلوغ النهائي والمشاركة في الدورة الألمانية المؤهلة للأولمبياد والتأهل لبطولة العالم.

من جهة أخرى سجلنا عودة المنتخب الوطني لكرة اليد سيدات وتحسين الترتيب العام من المركز العاشر إلى المركز الثامن، ضمن الطبعة 26 للبطولة الأفريقية التي جرت بكينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، في الفترة الممتدة من 27 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 2024 والتي تعتبر نتيجة جد مقبولة بالنظر إلى قوة المنافسة، في المقابل فإن الفريق الوطني تنقل بأسماء شابة صغيرة في السن سيكون لها مستقبل واعد من أجل تمثيل كرة اليد الجزائرية في الاستحقاقات الدولية القادمة.

وأجرى المنتخب الوطني مجموعة من التربصات داخل وخارج الوطن بقيادة المدرب رياض أولمان ومساعده ياسين بوعكاز الثاني الذي عمل على تقديم الخبرة التي يملكها كل واحد منهما من أجل تشريف الراية الوطنية، وبالفعل فإن الهدف الأول من المشاركة تمثل في تحسين الترتيب العام على الصعيد الأفريقي وبعدها العمل على بلوغ نصف النهائي للتأهل لبطولة العالم بألمانيا وهولندا، لكن الأمور لم تكن سهلة لأن لاعباتنا اصطدمن بالمنتخب الانغولي في الدور ربع النهائي.. وهذا الأخير يملك مستوى عالي وتمكن من التتويج بلقب الطبعة، لهذا فإن زميلات الحارسة يسرى نايلي اكتفين بالمركز الثامن مع أداء مقبول وكسب مجموعة من اللاعبات الموهوبات وصغيرات في السن.

كما شارك المنتخب الوطني اناث لأقل من 20 سنة في بطولة العالم التي جرت بمقدونيا الشمالية من 19 الى 30 جوان 2024، حيث كانت تجربة جد مفيدة للاعبات صغيرات في السن بعدما حققن المركز الخامس في البطولة الأفريقية التي جرت بتونس، والتي كانت فرصة لبروز عدد كبير من اللاعبات اللائي تم استدعاءهن للمنتخب الأول فيما بعد، وبهذا فإن الأمور بدأت تتحسن في صنف الصغيرات لأنهن مستقبل كرة اليد الجزائرية للعودة بقوة للواجهة.

تنظيم كأس السوبر وبطولة إفريقيا للأندية..

أما على مستوى التنظيم سجلنا عودة الجزائر لاحتضان المواعيد الأفريقية لكرة اليد حيث جرت فعاليات نهائي كأس السوبر الإفريقي بمدينة وهران وهذه الأخيرة احتضنت في نفس الفترة أيضا البطولة الأفريقية للأندية الفائزة بالكؤوس سيدات ورجال في طبعتها الـ 41 التي كانت من 17 إلى27 افريل 2024، والتي عرفت تنظيم في أعلى مستوى بشهادة الاتحاد الافريقي للعبة، كما كانت فرصة للأندية الجزائرية للاحتكاك مع المستوى القاري من خلال المشاركة بفريقين لدى الإناث والأمر يتعلق بكل من نادي الأبيار ونادي فتيات بومرداس، وأربعة أندية لدى الرجال والأمر يتعلق بكل من شبيبة أمل سكيكدة، أولمبي عنابة، النادي الرياضي لبلدية ميلة، النادي الرياضي عين التوتة.

بعد دخول ملعبي الدويرة وتيزي وزو حيز الخدمة عام 2024

الملاعب الجديدة.. دورها في تطوير كرة القدم الجزائرية

سيبقى عام 2024 في ذكريات كرة القدم الجزائرية، بناء على ما تحقق من إنجازات ملموسة على أرض الواقع من هياكل ومنشآت رياضية تساهم في تطور الرياضة الجزائرية، حيث تم تدشين ملعبين من الطراز العالي (ملعب علي عمار - المدعو علي لابوانت- بالدويرة، وملعب حسين ايت احمد بتيزي وزو).

عزيز ب.

ملعب علي عمار- المدعو علي لابوانت بالدويرة، بعد تحفة معمارية في خدمة الرياضة والذي دشنه رسميا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 3 جويلية الفارط بالموازاة مع الاحتفالات بالذكرى 62 لعيدي الاستقلال والشباب.. ملعب علي عمار-المدعو علي لابوانت بالدويرة يتسع لـ40 ألف متفرج يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 38.3 هكتارا، حيث يتوفر على موقف كبير للسيارات ومدرج خاص لهبوط مروحيات تستعمل للطوارئ والوفود الرسمية.

ويضم هذا المرفق الرياضي خمسة طوابق متخصصة، حيث يشمل الطابق الأرضي الجناح الرئاسي والجناح الخاص بالصحافة والشخصيات الهامة، بينما خصص الطابقان الثاني والثالث للمكاتب الإدارية وإقامة اللاعبين،بالإضافة إلى قاعة المحاضرات مجهزة بأحدث التجهيزات والتقنيات، والجناح المخصص لغرف اللاعبين والمنطقة المساماة المنطقة المختلطة، في حين يضم الطابق الأخير غرف المراقبة التي تعتبر القلب النابض للمركز وتتحكم في كل الملعب، أما المدخل الرئيسي للملعب فزين بشاشة عملاقة كفيلة بزيادة جمال الواجهة الرئيسية للملعب.

واستقبل ملعب الدويرة أول لقاء رسمي جمع بين مولودية الجزائر والاتحاد المنستيري التونسي ضمن مباراة إياب الدور التمهيدي الثاني لرابطة أبطال إفريقيا.

ودشن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 10 جويلية 2024 ملعب المجاهد الراحل حسين آيت أحمد بمدينة تيزي وزو، حيث يعد الملعب تحفة معمارية مصممة وفق المعايير الدولية، وبفضل هذا الملعب، الذي يتسع لـ50ألف متفرج والكائن بقطب الامتياز بوادي فالي بالمدخل الغربي لمدينة تيزي وزو والمدمج ضمن مشروع المركب الأولمبي المتعدد الرياضات.

وقد تمت دراسة كل التفاصيل بعناية لضمان أن يتوفر هذا الملعب، على جميع الشروط اللازمة لإقامة المباريات ودخول المناصرين والتغطية الإعلامية وراحة اللاعبين والجمهور.

كما جهز الملعب الجديد بنظام الإدارة التقنية المركزية الذي من شأنه ضمان السير الحسن لهذه المنشأة الكبيرة من خلال تسيير عرض الفيديوهات وكاميرات المراقبة عن بعد والتحكم في التكييف والتهوية والإضاءة بـ 400 كاشف.

ويندمج هذا الملعب ضمن مشروع مركب رياضي يتضمن أيضا فضاء لألعاب القوى يتسع لنحو 6500 مقعد وأرضية ملحقة بالعشب الطبيعي وموقفا لركن السيارات يتسع لـ 3800 مركبة.

وبفضل إنشائها لملاعب جديدة تتوفر على كل الإمكانيات، تمكنت الجزائر في السنوات الأخيرة من نيل شرف استضافة العديد من الأحداث الرياضية الدولية، وأصبحت وجهة مميزة باعتراف الهيئات الرياضية الدولية والوفود المشاركة لاستضافة هذه المسابقات الرياضية،في ظل وجود إرادة سياسية من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الذي يولي اهتماما كبيرا للرياضة والرياضيين الجزائريين وإنجازاتهم في مختلف الاختصاصات.

الرابطة الثانية (هواة)

إلغاء كل الإنذارات قبل استئناف مرحلة الإياب

أعلنت الرابطة الوطنية لكرة القدم (هواة) بأن الإنذارات التي تحصل عليها لاعبو الرابطة الثانية للهواة، وكذا العقوبات بمباراة نافذة قد ألغيت، ليعود العداد إلى نقطة الصفر، ابتداء من الجولة الأولى لمرحلة الإياب المقررة يوم الجمعة 24 جانفي 2025.

بعد اجراء الجولة الخامسة عشرة والأخيرة لمرحلة الذهاب، ركنت بطولة الرابطة الثانية لراحة قصيرة، التي خصصت لإجراء الدورين الـ 32 والسادس عشر لكأس الجمهورية.

واستغلت رابطة الهواة هذه الفرصة لتذكر الأندية بالمادة 142 لقانون بطولات كرة القدم الخاصة بالهواة، والمتعلقة بإلغاء العقوبة.

وكتبت الهيئة الكروية في بيان لها على موقعها الرسمي ما يلي: "تلغى الإنذارات التي تقل أو تعادل ثلاثة الموجهة للاعب قبل تاريخ أول مباراة لمرحلة الإياب، أما عقوبة الإيقاف بمباراة نافذة، ناتجة عن أربعة إنذارات موجهة للاعب، تبقى سارية المفعول. وتؤجل هذه العقوبة إلى مرحلة العودة".

ويضيف بيان الرابطة أنه "في نهاية الموسم الرياضي، وباستثناء الغرامات المالية، فإن الإنذارات الموجهة للاعبين والعقوبات المتعلقة بالإيقاف مباراة واحدة سيتم إلغاؤها، حيث لا تؤجل للموسم الرياضي الموالي".

بعد غياب طويل بسبب الإصابة

بن ناصر يعود.. ويؤكد جاهزيته لتصفيات المونديال

عاد اللاعب الدولي الجزائري إسماعيل بن ناصر، من جديد إلى أجواء المنافسة مع فريقه ميلانو الإيطالي، بعد غياب طويل بسبب الإصابة، حيث عرفت مباراة روما في "الكالتشيو"، والتي جرت سهرة أول أمس مشاركة لاعب "الخضر"، الذي لعب شوطا كاملا، وكان في المستوى بدليل أنه نال تنقيطا مرتفعا، من موقع "سوفاسكور" المختص في تنقيط اللاعبين خلال المباريات.

عمار حميسي

غاب بن ناصر عن مرحلة الذهاب بأكملها، وهو الأمر الذي أثر على ميلانو، حيث كان من الواضح أن الفريق يفتقد للاعب، في إمكانيات وخاصة شخصية بن ناصر، التي كان لها دور كبير في منح الأفضلية للفريق، خاصة خلال المباريات الصعبة على مستوى البطولة، ورابطة أبطال أوروبا.

شارك بن ناصر لمدة شوط كامل أمام روما، ولم يظهر عليه آثار التأثر البدني، بحكم أنه غاب عن مرحلة الذهاب، وكان حاضرا في كل الصراعات الفردية، وساهم في تقدم فريقه نحو الأمام، من أجل تهديد مرمى المنافس، وكان في إحدى الكرات قريبا من التسجيل لولا براعة حارس روما.موقع "سوفاسكور" المختص في الإحصائيات، منح بن ناصر علامة 7 من 10، وهو ما يؤكد أن لاعب المنتخب الوطني قدم مباراة كبيرة من الناحية الفنية، وساهم في منح الإضافة اللازمة للفريق، خلال هذه المواجهة، التي كان يريد الفوز بها بأي طريقة.

مدرب المنتخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش، كان أكثر الناس سعادة بعودة بن ناصر، من جديد إلى أجواء المنافسة، وهو الذي يدرك قيمة اللاعب جيدا في المنتخب.

بن ناصر سيكون حاضرا خلال فترة التوقف الدولي، شهر مارس المقبل، بمناسبة إجراء تصفيات المونديال.

مواجهة روما كانت آخر فرصة بالنسبة للمدرب البرتغالي فونسيكا، وبما أنه لم يستغلها من خلال عودة الفريق للانتصارات، وهو الأمر الذي جعل إدارة الفريق تقرر إقالة المدرب فونسيكا بسبب سوء النتائج، وسيكون الموعد مع تعيين مدرب جديد خلال الساعات المقبلة.

يتواجد فريق ميلانو حاليا في المركز الثامن، بفارق 14 نقطة عن صاحب الصدارة نادي اتالانتا، وهو ما يعني أن الفريق قريب من إمكانية إنهاء الموسم دون لقب، وخاصة عدم المشاركة الموسم المقبل في رابطة الأبطال، مما جعل الإدارة تقرر إنهاء مرحلة التقني البرتغالي، والبحث عن مدرب يقود الفريق لتحقيق الأهداف المسطرة.

فريق ميلانو سيكون معنيا بمواجهة جوفنتوس، في كأس "السوبر" الإيطالي يوم الجمعة، وهي المواجهة التي يرتقب أن تعرف مرة أخرى، تواجد بن ناصر ربما في التشكيلة الأساسية، وإخراجه في الشوط الثاني بحكم أنه لا يستطيع لعب مباراة كاملة، بسبب عودته من الإصابة منذ فترة قصيرة.

تغيير المدرب قد يخدم بن ناصر كثيرا، خاصة أن فونسيكا لم يكن متحمسا لبقاء لاعب "الخضر" في الفريق، بدليل أنه وافق على رحيله خلال فترة الإنتقالات الصيفية، إلا أن إدارة ميلانو رأت أنه من الضروري بقائه، بحكم أن الفريق لن يتلقى عرضا جيدا من الناحية المالية.

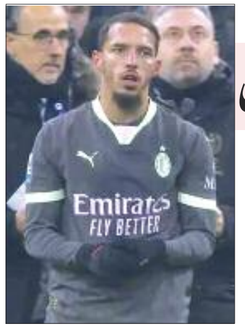

النجم الصاعد لشبيبة القبائل.. لحلو أخريب لـ"الشعب":

أحلم بالاحتراف في أوروبا.. وأطلب من أنصارنا دعمنا بقوّة

أكد لحلو أخريب المهاجم الشاب والنجم الصاعد في صفوف شبيبة القبائل، أنه يحلم بخوض تجربة احترافية في أوروبا بالنظر للإمكانيات الفنية الكبيرة التي أبان عليها بداية هذا الموسم وكذا الموسم الفارط.

كما طالب صاحب 20 عاما من الأنصار مواصلة مساندة الفريق، خاصة أن الخسارة الأخيرة ضد أولمبي الشلف ما هي إلا تعثر وأن الكناري يتواجد دائما في الصدارة وأن مشوار البطولة ما يزال طويلا.

حوار: عزيز ب.

«الشعب» في البداية، توقفت سلسلة النتائج الإيجابية للشبيبة، بخسارة غير متوقعة في الشلف وفي الوقت بدل الضائع، ما تعليقك؟

لحلو أخريب: للأسف لم نكن نستحق الخسارة ضد أولمبي الشلف، المباراة كانت مغلقة وكل فريق كان يحاول مباغتة منافسه، أتيحت لنا بعض الفرص لانتزاع النقاط الثلاث، لكن نقص الفعالية حالت دون الوصول الى الشباك، والأولمبي عرف كيف يحقق الأهم من ضربة جزاء في الوقت بدل الضائع .. وهذه هي كرة القدم هناك فوز وهناك خسارة وما حدث ما هو إلا تعثر وأن مشوار البطولة ما يزال طويلا، المهم أننا لازلنا في صدارة الترتيب وعلينا المحافظة على ذلك، طالما أننا نملك بعض اللقاءات المتأخرة وهدفنا التواجد في المراكز الأولى في نهاية الموسم.

■ وبحسبك ما هو الشيء الذي ينقص الشبيبة هذا الموسم، فبعد بداية متعثرة عدتم بقوة في الجولات الأخيرة؟

■■ أعتقد أن النقطة السلبية التي كنا نعاني منها هي نقص الانسجام بين الخطوط، فهناك لاعبين جدد لم يجدوا معالمهم، كما أن الضغط أثر كثيرا سيما على اللاعبين الشباب وكل مرة يتحدث إلينا المدرب بن شيخة وطاقمه لتصحيح ذلك.

هذا الأسبوع ستطوون صفحة البطولة، لتتفرغون لمنافسة كأس الجمهورية، كيف ترى مباراة ترجي قالمة عن الدور الـ32 والمقررة هذا الجمعة بملعب هذا الأخير؟

منافسة كأس الجمهورية منافسة أخرى ولها طعم خاص، علينا أن نطوي صفحة أولمبي الشلف لتفادي أية مفاجأة غير سارة، شخصيا ليس لي معلومات عن منافستنا ترجي قالمة الذي ان وصل إلى هذا الدور فإنه يملك كل الإمكانيات، علينا توخي الحذر كون المباراة ستلعب على ملعبه وأمام جمهوره يجب ان نبقى مركزين طوال اللقاء وتفادي الأخطاء، والكأس فرصة لنا لرد الإعتبار والتصالح مع أنصارنا شريطة اقتطاع تأشيرة التأهل للدور المقبل.

■ تحدث المدرب بن شيخة مؤخرا عنك وزميلك بوعالية، وقال أن مكانكما في إحدى البطولات الأوروبية، كيف شعرت بذلك؟

■■ حقيقة سمعت هذا الكلام وهذا شرف كبير لي من قبل مدربي الذي يعرف جيدا إمكانياتي عن قرب وسيكون ذلك حافزا كبيرا لي لمواصلة العمل والجدية في التدريبات، ولكن قبل ذلك يجب أن أفرض نفسي في التشكيلة الأساسية قبل الحديث عن أي شيء وهو هدفي على المدى القصير.

■ سمعنا أن عدة فرق أوروبية وأخرى عربية تسعى للحصول على خدماتك في صورة ديناموزغرب الكرواتي والزمالك المصري، هل يمكن أن تكشف لنا بعض التفاصيل؟

■■ شخصيا، أن مركز حاليا مع الفريق وإدارة الشبيبة في حال وجود أي عرض هي التي ستتكفل بهذا الجانب، طالما أن عقدي يمتد حتى جوان 2027 ولا يمكنني الحديث أكثر.

■ كلمة أخيرة للأنصار؟

■■ جمهور شبيبة القبائل فريد من نوعه وكما قلت لك سابقا أطلب من أنصارنا دعمنا ومساندتنا بقوة في كل مباراة نلعبها، لن نخيب ظنهم، إن شاء الله، سواء في ملعب حسين آيت أحمد أو خارج قواعدنا ولم نقل بعد كلمتنا الأخيرة وسنسعى لإسعادهم في نهاية الموسم بلقب على الأقل.

الرابطة المحترفة الأولى

معاقبة اتحاد بسكرة بلعب ست مباريات دون جمهور

سلطت لجنة الانضباط لرابطة كرة القدم المحترفة، على فريق اتحاد بسكرة، عقوبة لعب ست مباريات دون جمهوره، منها الثلاثة الأولى خارج الديار، عقب الأحداث التي جرت يوم الجمعة الفارط أمام الضيف وفاق سطيف، لحساب الجولة 15 من منافسات الرابطة الأولى "موبيليس".

قررت اللجنة منع أنصار اتحاد بسكرة من التنقل مع فريقهم خارج الديار لست مباريات، وتسليط عقوبة مالية على النادي بقيمة 400.000 دج.وأضافت اللجنة ان العقوبة "جاءت بعد رمي المقذوفات (مخالفة ثالثة) على أرضية الملعب ما أدى إلى إصابة لاعب وفاق سطيف صالح عبد التواب بوشامة على مستوى الرأس، قبل أن يتم نقله للمستشفى بعد نهاية المقابلة".

من جهة أخرى، تم معاقبة نادي وفاق سطيف بمقابلة واحدة دون جمهوره وتسليط عقوبة مالية قدرت بـ 200.000 دج بسبب رمي أرضية الملعب دون إحداث ضرر جسدي (مخالفة ثالثة).

كما تمت معاقبة لاعب وفاق سطيف فرحاني هواري بالإيقاف لمقابلتين نافذتين بسبب اللعب الخشن.

كأس الجمهورية

مباراة واعدة بين أولمبيك أقبو وشباب قسنطينة

تتواصل مقابلات الدور 32 لكأس الجمهورية، غدا، حيث سيكون ملعب "الوحدة المغاربية" ببجاية، يوم (الفاتح من جانفي 2025)، "مسرحا" لقمة واعدة تجمع بين ناديين من بطولة "النخبة": أولمبيك أقبو وضيفه شباب قسنطينة بداية من الساعة (00 :15).

اللقاء سيسعى فيه كل طرف الى تعويض خسارته الأخيرة في البطولة الوطنية، سيما بالنسبة للأولمبي الذي تراجع إلى الصف التاسع في البطولة بعدما كان يقارع أصحاب مقدمة الترتيب، فيما يعول شباب قسنطينة على خبرته من أجل فرض نفسه واقتناص تذكرة التأهل، وهو ما يوحي أن اللقاء ستسوده الكثير من الإثارة والتشويق.

المنتخب الوطني لكرة القدم للإناث (أقل من 20 سنة)

استدعاء 26 لاعبة للمرحلة الأولى من التربص الانتقائي

جاء في بيان الهيئة الفدرالية: "شهد اليوم الأول (الأحد) لهذا التربص الانتقائي، الذي يمتد لأربعة أيام، إجراء أول حصة تدريبية، جرت في المساء واستمرت حوالي ساعة ونصف، تحت إشراف الناخب الوطني سيد أحمد معز".أما المرحلة الثانية من هذا التجمع الانتقائي، فستجرى خلال الفترة من 01 إلى 04 جانفي 2025، بمشاركة مجموعة ثانية تضم 25 لاعبة.

باشرت (26) لاعبة، منذ يوم الأحد الماضي، المرحلة الأولى من التربص الانتقائي الخاص بالمنتخب الوطني للإناث لكرة القدم لأقل من 20 سنة، بالمركز التقني الوطني بسيدي موسى بالعاصمة، بحسب ما كشفت عنه الاتحادية الجزائرية لكرة القدم (الفاف)، عبر موقعها الرسمي.

تجدر الإشارة إلى أن المنتخب الوطني للإناث لأقل من 20 سنة يستعد لخوض مواجهة مزدوجة ضد نظيره السنغالي شهر سبتمبر المقبل، ضمن الدور الثاني من التصفيات المؤهلة لبطولة كأس العالم 2026.

الرابطة الجهوية لكرة القدم لسعيدة

انطلاق دورة تكوينية للحصول على شهادة "كاف د"

انطلقت، أمس الاثنين بمقر الرابطة الجهوية لكرة القدم لسعيدة، دورة تكوينية لنيل شهادة التدريب "كاف د» بمشاركة 30 مدربا، بحسب ما علم لدى هذه الهيئة الكروية.

أوضح المصدر أن هذه الدورة التكوينية، المنظمة من طرف المديرية الفنية الجهوية التابعة للرابطة الجهوية لكرة القدم لسعيدة، تستمر على مدار خمسة أيام وتعرف مشاركة 30 مدربا ينتمون لمختلف فرق كرة القدم المنضوية تحت لواء ذات الرابطة الجهوية.

ويتضمن برنامج التكوين دروسا نظرية تشمل الأساسيات والمفاهيم للحصول على شهادة "كاف د»، وجلسات تطبيقية تهدف إلى تعميق المهارات الفنية والتعليمية المكتسبة نظريا، وفقا لما ذكره نفس المصدر.

ويتولى الإشراف على تأطير هذه الدورة التكوينية الأولى مختصون من المديرية الفنية الوطنية التابعة للاتحادية الجزائرية لكرة القدم، كما أشير إليه.

دعم متواصل وقوانين تحمي الفنّانين بتوجيه من رئيس الجمهورية

2024.. عالم الثّقافة الجزائرية المنتصرة

تـألّـق دولي ونجـاح لافـت في حـفـظ الـتّراث الوطـنـي مـن محـاولات سـرقـتـه

مع نهاية 2024، يمكن القول إنه كان عاما حافلًا بالأحداث الثقافية والمبادرات المميزة التي ساهمت في تعزيز المشهد الثقافي الوطني. فقد شهد العام تفجّر العديد من القضايا الثقافية والفكرية التي أثارت نقاشًا واسعًا، مؤكدًا على دور الثقافة كأداة محورية للتغيير والتوعية.

في هذا السياق، أولت الدولة الجزائرية، بتوجيه من رئيس الجمهورية، اهتمامًا كبيرا بالثقافة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الوطنية وتعزيز الهوية الجزائرية. وشهد العام إطلاق مشاريع وبرامج تهدف إلى إبراز التراث الوطني والحفاظ عليه، وصدور القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية، فضلًا عن دعم الفنون والإبداع. وقد تنوّعت الفعاليات بين معارض فنية عكست الإرث الحضاري الغني للجزائر، وندوات فكرية جمعت أبرز المثقفين لمناقشة القضايا الثقافية الراهنة.

إلى جانب ذلك، شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا في دعم المبادرات الشبابية الإبداعية وتوفير المساحات الثقافية لتعزيز الإنتاج الفني والأدبي. كما كان للقضية الفلسطينية حضور بارز ضمن الفعاليات، ممّا يجسد التزام الجزائر الدائم بقضايا الأمة.

ورغم الزخم الثقافي الذي ميّز العام، لم يخلُ من الأحزان، حيث فقد الوسط الثقافي أسماء بارزة تركت بصمتها في مجالات الأدب والفن، ما يضع على عاتق الجميع مسؤولية الحفاظ على إرثهم وتخليد إسهاماتهم.

بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لعهدة ثانية

الثّقافة الوطنية بين أيادٍ أمينة

في السابع من سبتمبر 2024، جدّد الشعب الجزائري ثقته في رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وانتخبه لعهدة رئاسية ثانية. وقد كان لهذا الحدث الهام انعكاساته الإيجابية على أصعدة عديدة، من بينها الثقافة، حيث اعتُبر التجديد لرئيس الجمهورية تمكينا له من مواصلة استراتيجيته في سبيل النهوض بالقطاع الثقافي بمختلف مجالاته، وتعزيز الإنجازات التي تحققت، والتطلع إلى مزيد من المكتسبات للمثقفين والفنانين الجزائريين.

أسامة – إ

لا شك في أنّ رئاسيات سبتمبر المسبقة كانت واحدة من أهم الأحداث التي شهدها هذا العام، وإذا كان لهذا الاستحقاق أهميته السياسية والاقتصادية، فإن له أهمية ثقافية، بالنظر إلى ما قدمه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للثقافة والفنون في الجزائر.

التزام رئاسي بترقية الثّقافة

شكّلت الثّقافة محورا رئيسا ضمن في الالتزامات 54 التي قدمها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لمّا ترشح في رئاسيات 2019. ومن الأمثلة عن ذلك، نذكر الالتزام 20 "الإنتاج الفكري والثقافي والفني لخدمة النمو الاقتصادي"، الذي أكّد على "تطوير الصناعة السينمائية والثقافية من خلال حوافز وتدابير جذابة لصالح المنتجين لأول مرة"، و«تشجيع الخبرة الوطنية في مجال الصناعات الثقافية والفنية للحد من تقديم الخدمات المستوردة"، و«تشجيع إنشاء استوديوهات الصناعة السينمائية واستوديوهات التسجيل وقاعات المسرح والعروض من خلال الحوافز الضريبية والمصرفية (مع إمكانية اللجوء إلى الشراكة)"، و«خلق بيئة مواتية لظهور ونمو المواهب الفنية لاسيما من خلال تشجيع مسارات تكوين دراسية وجامعية فنية وخلق شهادة بكالوريا فنية"، و«إحصاء مفصل حقيقي للإنتاج الصناعي والثقافي والفني الوطني ووضع دليل يتم تحديثه سنويا للإنتاج الصناعي والحرفي الوطني".

أما الالتزام 46 "تعزيز الثقافة والأنشطة الثقافية"، فأكّد على دعم ومرافقة الإبداع الفني والأعمال الثقافية، وتحسين شبكة الهياكل القاعدية، ودعم ومرافقة المبادرات التي يطلقها الفنانون الشباب من خلال وضع آليات الدعم وتشجيع الإبداع، وتثمين مهنة الفنان وكل الفاعلين في مجال الثقافة، وترقية دورهم الاجتماعي ووضعهم القانوني.

وقد حرص رئيس الجمهورية على الوفاء بالتزاماته وتجسيدها، من أجل النهوض بالمشهد الثقافي والفني الجزائري، وهو ما تكرّس في مكتسبات عديدة.

دسترة التّراث الثّقافي

ولعل من أهمّ إضافات رئيس الجمهورية لمسألة حماية التراث، المادة 45 الجديدة في الدستور الجزائري لسنة 2020، ونصّها: "الحق في الثقافة مضمون للمواطن. تحمي الدولة التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي وتعمل على الحفاظ عليه". وقد فتحت دسترة التراث الثقافي الباب لمراجعة وتحيين الإطار القانون لحماية التراث.

وعرف جوان الفارط انتخاب الجزائر بالإجماع لعضوية لجنة التراث الثقافي اللامادي لعهدة 2024 – 2028 باليونسكو. واعتُبر ذلك اعترافا بدور الجزائر في مجال صون التراث وطنيا ودوليا، ودليلا على ثقة المجتمع الدولي بالجزائر وبجدية سياستها الوطنية في المحافظة على موروثها الثقافي غير المادي الغني وتنميته وتطويره. كما أصبحت الجزائر مثالا يقتدى به في عديد الدول، وخصوصا في القارة الإفريقية لإنشاء بنوك للمعلومات، وهو ما أدى باليونسكو إلى الموافقة على احتضان الجزائر "المركز الإقليمي الإفريقي لصون التراث اللامادي الصنف 2"، وهذا الأخير يعدّ اعترافا بدور الجزائر المحوري في القارة.

ووجب تثمين جهود الدولة في حماية تراثنا الثقافي المادي وغير المادي من المحاولات البائسة للسطو عليه، وهي جهود تكلل بالنجاح في كل مناسبة.

الفنّان والتّكوين الفني

التزم رئيس الجمهورية، منذ عهدته الأولى، بخلق بيئة مواتية لنمو المواهب الفنية، وتشجيع مسارات تكوين فنية. وقد سهر السيد الرئيس على الوفاء بالتزاماته، ومن ثمار ذلك صدور القانون الأساسي للفنان في مرسوم رئاسي.

ويهدف هذا القانون إلى تحديد حقوق وواجبات الفنان، كما تطرق إلى الحماية الاجتماعية للفنان، وتحديد وتحيين مدونة المهن الفنية بموجب قرار من الوزير المكلف بالثقافة، بعد موافقة المجلس الوطني للفنون والآداب عليها، وهو ما تمّ بالفعل صيف 2024. وتشمل المدوّنة مجموع المهن التي يمارسها الفنان في مجاله الفني أو الأدبي أو التقني أو الإداري، في الابداع أو إعادة الابداع الفني، وتضمّنت 222 مهنة، تغطي 9 مجالات فنية، من بينها مجالان جديدان هما "فنون الشارع" و«الفنون الرقمية".

وتجسّد الالتزام العشرون من التزامات رئيس الجمهورية، بخصوص التأسيس لبكالوريا فنية، في الثانوية الوطنية للفنون الشهيد الفنان "علي معاشي"، واستحداث "شعبة الفنون" في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، بهدف "تنمية وصقل مواهب التلاميذ الفنية وتطويرها، وإكسابهم ثقافة تمكنهم من فهم الأبعاد الثقافية، التاريخية والجمالية للإبداعات الفنية وترقية البعد الفني، وإعطائه مكانة في النظام التربوي الجزائري". ويدرس التلميذ الموجه إلى هذه الشعبة "مواد تعليمية مميزة في المجال الفني، ترفق كل واحدة منها بمعامل وحجم ساعي يجسدان تميزها، إلى جانب مواد تعليمية مشتركة مع شعب السنة الثانية ثانوي ليتوج هذا المسار الدراسي بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي في أحد الخيارات الأربعة".

وكان هذا العام موعدا لأول بكالوريا فنون في تاريخ الجزائر، حيث سجّلت ثانوية "علي معاشي" نسبة نجاح في دورة 2024 بلغت 79,45 بالمائة (شعبة المسرح بنسبة 94,29 بالمائة، شعبة الفنون التشكيلية بنسبة 82,50 بالمائة، شعبة السينما بنسبة 81,25 بالمائة، شعبة الموسيقى بنسبة 61,54 بالمائة).

وبإمكان الناجحين مواصلة دراستهم الجامعية في المعاهد المتخصّصة، على غرار المعهد العالي لمهن فنون العرض، والمدرسة الوطنية للفنون الجميلة، والمعهد الوطني العالي للموسيقى "محمد فوزي"، دون أن ننسى المعهد العالي للسينما "محمد لخضر حمينة"، الذي فتح أبوابه في الموسم الجامعي 2024–2025.

قانون الصّناعة السّينماتوغرافية

وشهد هذا العام صدور القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية (القانون رقم 24–07 المؤرخ في 29 أبريل سنة 2024)، الذي جاء لتأطير ممارسة مختلف النشاطات المتعلقة بالصناعة السينماتوغرافية.

وتضمّن القانون جملة من التدابير لدعم الصناعة السينماتوغرافية، من خلال تشجيع وترقية الاستثمار والشراكة، على غرار إمكانية استفادة المستثمرين في هذا المجال من الأملاك الخاصة للدولة وأملاك الجماعات المحلية من أجل إنجاز مدن سينمائية ومركبات العرض السينمائي. أما على الصعيد المهني، فقد وُضع لأول مرة إطار قانوني لمهنيي السينما.

كما أوكل القانون إلى الوزير المكلف بالثقافة مهمة القيام بإعداد السياسة الوطنية في مجال الصناعة السينماتوغرافية والسهر على تنفيذها، ومن بين أهدافها التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للصناعة السينماتوغرافية، وتكييفها مع التطورات والابتكارات التكنولوجية، وترقية الاستثمار فيها، والرفع من القدرات التنافسية للسينما الجزائرية وتنوع الإنتاج السينمائي الوطني، وترقية الذوق الفني والثقافة السينمائية للمواطن الراسخة في القيم الوطنية والمتفتحة على العالم، والحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز اللحمة الوطنية، وتثمين الأحداث التاريخية ومآثر المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، والتعريف بالتاريخ وتثمين الذاكرة الوطنية.

من خلال الكثير من النّشاطات التي عرفها القطاع عام 2024

القضية الفلسطينية.. حضور لافت في المشهد الجزائـري

شهدت سنة 2024 حضورًا مكثّفا للقضية الفلسطينية في المشهد الثقافي الوطني، حيث أولتها الوزارة الوصية بالغ الاهتمام تحت رعاية سامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون. وقد سخرت كل الظروف والإمكانات لدعم ونصرة القضية الفلسطينية، ملتزمة بإسماع صوتها للعالم، وكانت بمثابة العمود الفقري لمختلف الأنشطة التي تم تسطيرها على مستوى الأحداث واللقاءات والفعاليات الثقافية بمختلف أشكالها.

أمينة جابالله

توشّحت بداية سنة 2024، وبالتحديد في 20 جانفي بالكوفية الفلسطينية من خلال العرض الضخم "سلام لفلسطين" الذي أُقيم بأوبرا الجزائر "بوعلام بسايح". ولو أنّ بوصلة الثقافة وجّهت بصرها نحو القضية الفلسطينية قبل هذا التاريخ بحوالي شهرين، من خلال ما سطّرته جمعية الجاحظية الثقافية التي خصّصت جميع أعمالها للقضية العادلة فلسطين، حيث جاء افتتاح الجمعية متزامنًا مع ما يحدث في قطاع غزة من إبادة وقصف راح ضحيته آلاف الأطفال. وكدعم للقضية الأم، تم توجيه جميع النشاطات والأعمال لمساندة القضية الفلسطينية، ومن أبرز تلك الأنشطة تنظيم ورشات رسم على شكل مسابقة تحت شعار "كلّنا فلسطين الحرة".

وفي ذات السياق، تمثل حضور فلسطين في الطبعة 27 لصالون الجزائر الدولي للكتاب، الذي حمل شعار "نقرأ لننتصر"، من خلال تخصيص فضاء مفتوح باسم "ساحة غزة". وقد برمج مع معرض الكتاب تنظيم عديد الندوات والأماسي الأدبية والشعرية، على غرار: "أدب المقاومة في فلسطين: أقلام في وجه النار"، "فلسطين في الشعر الجزائري"، "السينما في مواجهة الصهيونية"، و«التفاتة إلى الشعراء الشهداء في غزة".

ومن أجل التأكيد الدائم بأنّ فلسطين في القلب، شهدت الطبعة 13 من المهرجان الدولي للمسرح في بجاية حضورًا بارزًا للقضية الفلسطينية، حيث استضافت جامعة بجاية ملتقى حول التكييف في المسرح الأمازيغي، إلى جانب سلسلة من المحاضرات حول معاناة الشعب الفلسطيني، والتي كانت متممة لعرض الفرقة الفلسطينية، كما تضمّن برنامج المهرجان عدة عروض للمسرح الملتزم قدمتها فرق فلسطينية.

وفي فعاليات مهرجان وهران للفيلم العربي في طبعته 12، برز حضور القضية الفلسطينية من خلال الاحتفاء بالسينما الفلسطينية، التي تعد شاهدًا على بشاعة الاحتلال الصهيوني، ومقاومًا بالصورة والكاميرا والقصة والتوثيق لما يقترفه الاحتلال من مجازر يومية في غزة والضفة الغربية وعموم فلسطين.

كما جاء مهرجان عنابة للفيلم المتوسطي في دورته الرابعة بعقد شراكة مع "مؤسسة الفيلم الفلسطيني"، من خلال برنامج بعنوان "تحيا فلسطين"، حيث عُرضت العديد من الأفلام الحديثة عن فلسطين، إضافة إلى عقد مؤتمر حول السينما الفلسطينية تضامنًا مع الشعب الفلسطيني في وجه آلة القتل الصهيونية.

وكانت فلسطين ضيف شرف المهرجان الدولي الثامن للفن المعاصر بالجزائر، حيث تم تنظيم لقاء حول موضوع "فن المقاومة الفلسطينية"، بمشاركة فنانين فلسطينيين، مثل ستيف سابيلا، وتيسير بركات، وهاني زعرب، ورأفت أسعد، وعرين حسن، وبشار الحروب.

وتصدّرت فلسطين محاور منصة فضاء النشاطات الثقافية والفكرية "بشير منتوري" التابع لمؤسسة "فنون وثقافة"، حيث شهدت سنة 2024 تنظيم ندوات وفعاليات وأمسيات شعرية ولقاءات أدبية. وقد تحوّلت المنصة إلى منبر ثقافي لنصرة القضية الفلسطينية، بما في ذلك تخصيص ركن دائم للحديث عن معاناة أهلنا في غزة والضفة الغربية وفي مختلف مناطق فلسطين الحبيبة.

وتثمينًا لمساعي المؤسسات تحت الوصاية، والتأكيد على صدق المقولة الشهيرة "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، سلّطت المكتبة الوطنية الجزائرية، على غرار بقية المكتبات الولائية، الضوء في أغلب ندواتها على ما يحدث في فلسطين، حيث عُقدت مناقشات ومحاضرات حول الأزمة الإنسانية، من أبرزها ندوة "القضية الفلسطينية في حركة الشعر العالمية"، و«القضية الفلسطينية وثقافة المقاومة"، التي جاءت في إطار الذكرى 46 لوفاة الرئيس الراحل هواري بومدين. وقد ركّزت الندوات على مدى حضور القضية الفلسطينية في ثقافة المقاومة، وتحليل الخطاب الإعلامي العربي بعد السابع من أكتوبر كصورة مناوئة للسردية الصهيونية.

جوائز وإشادات إفريقية وعربية وعالمية

المبدعون الجزائريون.. تألّـــــق بلا حدود

كـان عـام 2024 حافلًا بالتّتويجات والإنجازات الثقافية والفنية التي عزّزت مكانة بلادنا على الساحة الإقليمية والدولية.

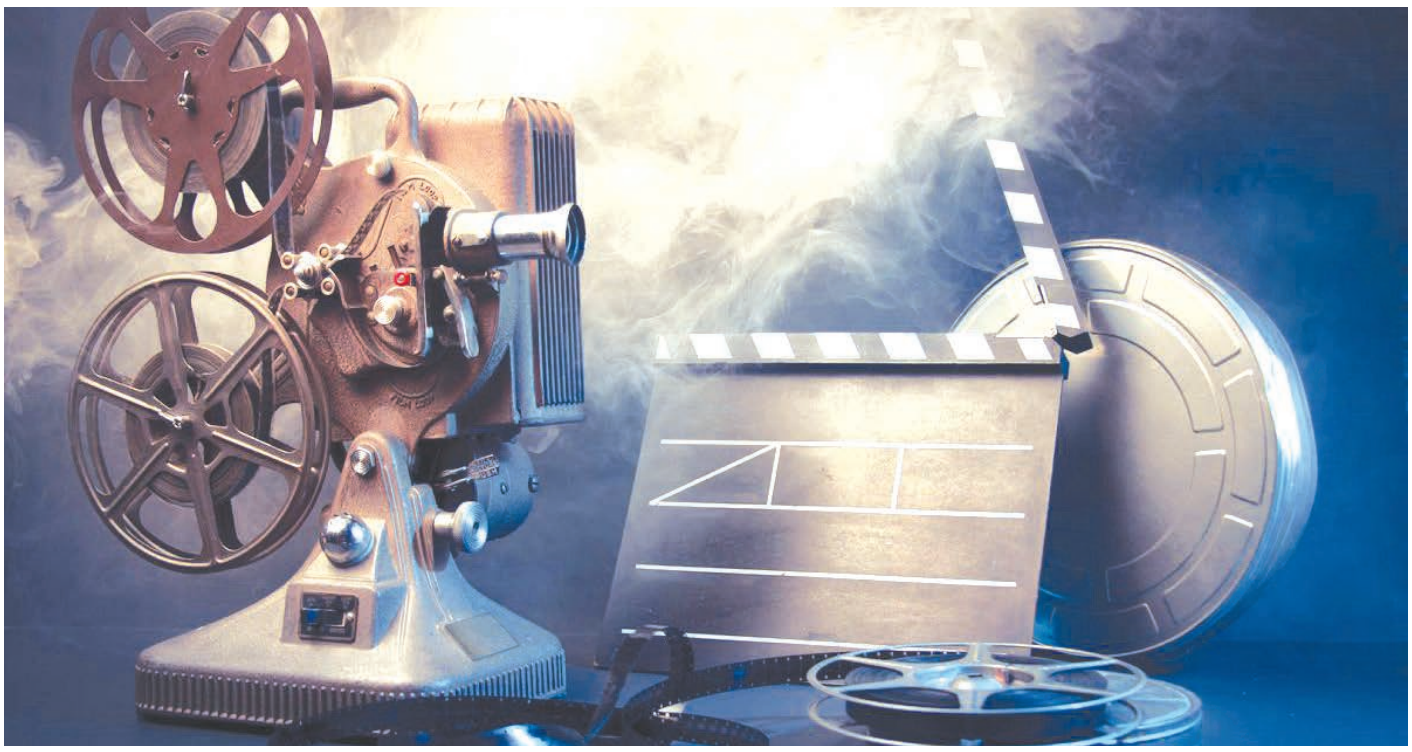

إيمان كافي

الفنون والآداب، من سينما ومسرح وأدب شهدت تطورًا لافتًا، حيث استطاعت الجزائر أن تحتفظ بموقعها كداعم أساسي للهوية الثقافية العربية والإفريقية في هذا العام، وبتتويج العديد من المبدعين الجزائريين في مختلف المجالات، سواء على مستوى الأفلام السينمائية أو الجوائز الأدبية. كما شهدت الجزائر حضورًا مميزًا في المهرجانات الدولية، حيث توّجت أفلام جزائرية بالجائزة الكبرى، بينما برز الكتاب الجزائريون في الساحة الأدبية العربية، وهو ما يعكس الإبداع المستمر في مختلف مجالات الثقافة والفن.

السينما.. تتويجات بالجملة

أثبتت السينما الجزائرية في عام 2024 جدارتها على الساحة الدولية، حيث تميّزت الأعمال السينمائية الجزائرية بالعمق الفني والرسائل الإنسانية التي حملتها. ومن أبرز الإنجازات كان فوز الفيلم الطويل "196 مترًا" للمخرج شكيب طالب بن ذياب بالجائزة الكبرى في مهرجان "فيلكرز رود آيلاند" السينمائي الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية. شارك الفيلم الذي تناول قصّة إنسانية مع آلاف الأعمال السينمائية من مختلف أنحاء العالم، ليحصل على هذا التكريم الكبير عبر هذا التتويج الذي يُعتبر إنجازًا هامًا للسينما الجزائرية، ومؤشرًا آخر على الانتعاش الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي في السنوات الأخيرة. وعكست هذه المشاركة من جهة أخرى المستوى الرفيع الذي تكنه السينما الجزائرية، والذي أهلها للحصول على هذه الجائزة المهمة.

كما شهد مهرجان الأقصر في مصر عرض فيلم "زهرة الصحراء" لمخرجه أسامة بن حسين، الذي لاقى إشادة واسعة من النقاد والجمهور، وتوّج بجائزة لجنة التحكيم الخاصة بمسابقة الفيلم الروائي القصير في الدورة 13 لمهرجان الأقصر للسينما الإفريقية بمصر. ويتطرق هذا الفيلم في 26 دقيقة للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء جنوب الجزائر (رقان وما جاورها)، والكوارث التي تسبّبت بها لساكنة تلك المناطق ولبيئتها أيضًا، والتي لا تزال نتائجها مستمرة إلى اليوم، فهو بمثابة تنديد وتذكير بالجرائم والفظائع التي ارتكبتها فرنسا إبان احتلالها للجزائر.

وتعكس هذه النجاحات تزايد اهتمام السينما الجزائرية في المهرجانات الدولية، التي لم تكن لتتحقق لولا الدعم المستمر لصناعة السينما في الجزائر. ومن خلال عدة قرارات يُنتظر تجسيدها للارتقاء بهذا القطاع نحو الأفضل، خاصة بعد الإعلان عن إعادة فتح صندوق دعم السينما والآداب والفنون "فداتيك" في إطار قانون المالية لسنة 2025، حيث يعكس هذا القرار الإرادة الحقيقية لتعزيز السينما كأداة ثقافية هامة، ممّا يفتح الأفق أمام المبدعين الجزائريين لتقديم أعمال جديدة ومتنوعة.

وفي مهرجان نواكشوط السينمائي في موريتانيا، حصل الفيلم القصير الجزائري "همسات الفجر"، للمخرج الجزائري كمال روبني، على جائزة أفضل فيلم قصير، ليضيف إنجازًا جديدًا للسينما الجزائرية في الساحة الإفريقية. يظهر الفيلم براعة الإخراج الجزائري في تقديم موضوعات إنسانية تلامس القلوب، وينقل المشاهد إلى عوالم تعج بالإنسانية، وتوثق لمحنة الشعب الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي.

تتويج مبدعين جزائريّين بجائزة "كتارا"

من جهة أخرى، برز الأدب الجزائري في عام 2024 بشكل قوي على مستوى الجوائز الأدبية العربية، في جائزة "كتارا للرواية العربية"، التي تعد واحدة من أبرز الجوائز الأدبية في العالم العربي. تم تتويج ثلاثة كتاب جزائريين في فئات مختلفة، حيث فاز الكاتب قويدر ميموني بجائزة الرواية غير المنشورة عن روايته "إل كامينو دي لا مويرتي"، أما في فئة الدراسات النقدية، فاز بلقاسم عيساني بجائزة عن عمله "الفكر الروائي"، كما فاز الكاتب أبوبكر حمادي بجائزة رواية الفتيان عن روايته "أنا أدعى ليبرا".

هذه الجوائز تبرز قوة الأدب الجزائري وقدرته على التفاعل مع مختلف القضايا الفكرية والثقافية، كما تعكس عمق التجربة الروائية الجزائرية واهتمام الكتاب الجزائريين بالقضايا الإنسانية والاجتماعية، وهو ما جعلهم يتفوقون في محافل أدبية مرموقة على مستوى العالم العربي. كما تمنح هذه الجوائز من جهة أخرى الأدب الجزائري فرصة أكبر للوصول إلى القارئ العربي والعالمي، وتساهم في تعزيز مكانته كأحد أبرز الأدب العربي.

جائزة مجمّع الملك سلمان للغة العربية

من جانب آخر، لم تقتصر إنجازات الجزائر على السينما والأدب فقط، بل امتدّت أيضًا إلى مجالات اللغة العربية، حيث فاز رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، الدكتور صالح بلعيد، بجائزة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية لعام 2024. وقد تمّ تتويج الدكتور بلعيد في فئة الأفراد ضمن فرع "نشر الوعي اللغوي وإبداع مبادرات مجتمعية لغوية"، وذلك تقديرًا لإسهاماته الكبيرة في خدمة اللغة العربية وتعزيز الهوية اللغوية.

في خطوة أخرى لتعزيز الإشعاع الثقافي للجزائر، تمّ الإعلان هذه السنة عن تأسيس أوركسترا الجزائر السيمفونية الدولية، التي ستجمع موسيقيين جزائريين مقيمين في الخارج، مع عازفين من أكبر فرق الأوركسترا العالمية، بهدف نشر الموسيقى الجزائرية في العالم وتعزيز حضورها الثقافي على الصعيد الدولي.

وبذلك، يؤكّد عام 2024 أنّ الجزائر تواصل مسيرتها في تحقيق التميز على الساحة الثقافية والفنية الدولية، فمن خلال الإنجازات السينمائية والجوائز الأدبية واللغوية، تمكّنت الجزائر من تعزيز مكانتها كداعم رئيسي للإبداع والفكر في العالم العربي. كما يظهر هذا العام بوضوح، أن الجزائر لن تكتفي بما هو محقّق، بل ستواصل بناء جسور من التبادل الثقافي والفني مع مختلف الثقافات والشعوب في العالم.

رحلوا سنة 2024

قامات أدبية وفكرية ونجوم فنية ترحل جسدًا وتخلد أثرًا

فقدت الساحة الثقافية الجزائرية سنة 2024 العديد من الأسماء الفنية، التي أبدعت في مختلف الفنون والتخصصات وساهمت في ترقية وحفظ التراث الثقافي الوطني.

أمينة جابالله

دخل علينا عام 2024 بمراسيم جنازة الراحل المختص في الشؤون الثقافية الإعلامي القدير أمزيان فرحاني، ووري جثمانه في الفاتح من يناير 2024، لتفجع الساحة الثقافية الوطنية بعد 10 أيام، أي في 10 جانفي 2024، بخبر وفاة الفنان المخرج المسرحي والسينمائي بلفضال سيدي محمد بوهران عن عمر 60 عامًا بعد وعكة صحية ألمّت به.

بعد ثمانية أيام، وبالضبط في 18 جانفي 2024، تستيقظ الساحة الفنية الوطنية على نبأ وفاة الفنانة عازفة الإمزاد أمريوض فاطمة المدعوة شنة بتمنراست، وهي في عمر 84 عامًا، وبعد ثلاثة أيام تستفيق عوالم التشكيل الوطني برحيل الفنان التشكيلي والسينوغراف أرزقي آيت العربي عن 69 عامًا، بعد صراع مرير مع مرض عضال. ولبست السّاحة الفنية الوطنية بعد مرور شهر وأربعة أيام الأسود من جديد، حدادًا على وفاة الكاتب والسيناريست بلقاسم رواش بمدينة سكيكدة عن عمر 73 عامًا. وكانت ليلة 25 فيفري على السكيكديين من أطول الليالي. ولم ينقضِ الشهر الموالي مارس بدون أن يسجل على رزنامة الوجع محطة حزينة مؤرّخة في 28 مارس 2024 لتعلن عن التحاق الفنان المسرحي مختار بن يحلو بوهران بفقداء الساحة الفنية الوطنية عن عمر 79 عامًا بعد وعكة صحية دخل إثرها في غيبوبة، أردته في عداد الموتى. في السابع من أفريل من 2024 تسقط ورقة أخرى من أوراق شجرة الإبداع الجزائري، حاملة اسم الفنان الأوراسي قدور بورزامة المعروف باسمه الفني "قدور اليابوسي" عن عمر 79 عامًا. ولأنّ قطار الحياة لابد له من توقف، استقبل الجمهور الجزائري برمّته وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره في الفاتح من ماي، نبأ وفاة الفنانة حسنة البشارية أيقونة موسيقى وغناء الديوان عن عمر يناهز 74 عامًا، حيث تركت بصمتها لما يقارب نصف قرن من الزمن على هذا النوع من الموسيقى. وفي 22 من جوان، تفقد الساحة الوطنية الفنان المسرحي عبد الكريم زلال بوهران عن عمر 77 سنة، وفي الثاني من جويلية 2024 يترجل آخر عضو من الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني الفنان الطاهر بن أحمد عن عمر ناهز 94 سنة، حسب ما علم لدى أقاربه. وفي السادس من جويلية، يفجع محبو وطلاب الفنان الموسيقي نورالدين سعودي في 03 من جويليه 2024، بخبر وفاته إثر حادث مرور بتيبازة. والرّاحل كان باحثًا في ما قبل التاريخ وعلم الأرض، حيث عمل مديرًا للمركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية والتاريخية وما قبل التاريخ منذ عام 1994 وحتى 2001 ليُفرغ بعدها للبحث العلمي. وغيّب الموت أيضًا الباحث الأثري سيدي أحمد كرزابي عن عمر 92 سنة يوم 02 أوت. ويعتبر الفقيد، وهو من مواليد 1932، خبيرًا ومختصًّا في الآثار والمواقع الأثرية وفاعلاً ثقافيًا ساهم خصوصًا في التعريف بالمنطقة الأثرية والثقافية والطبيعية لطاسيلي أزجر بالجنوب الجزائري، وقد ترك وراءه رصيدًا علميًا وثقافيًا معتبرًا يعد بمثابة ثمرة سنوات من العمل الدؤوب في مجال الآثار والمواقع التاريخية. وبعد 11 يومًا، أي في 13 أوت، تسقط ورقة أبو الشعراء الجزائريين وروادهم الشاعر محمد بلقاسم خمار عن عمر 94 عامًا. ويعرف الراحل، وهو من مواليد بسكرة في 1931، بإبداعاته الشعرية منذ الستينيات من القرن الماضي، حيث تناول في إبداعاته الشعرية التي جاوزت العشرة دواوين مواضيع مختلفة. لم يمر شهر سبتمبر أيضًا مرور كرام على قلب الجمهور الجزائري، الذي تلقّى أنباء موت مبدعيه وهو مؤمن ومحتسب لله، حيث في 03 سبتمبر، يستقبل نبأ انتقال عضو الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني عبد الرحمن بسطنجي المعروف بـ "طه العامري" عن عمر 97 عامًا إلى رحمة الله. ويعتبر من كبار الفنانين الجزائريين، حيث ولد في 20 أوت 1927 بحي القصبة بالعاصمة، وقد تعلّم الراحل الفن الدرامي على يد أبي المسرح الجزائري محي الدين باشطارزي، إلى جانب فنانين كبار آخرين من قبيل حبيب رضا وكلثوم وحسان الحسني، قبل أن يبدأ مشواره الفني عام 1947 حيث شارك في العديد من الأعمال المسرحية على غرار "عطيل" و«صلاح الدين الأيوبي". وفي 10 أكتوبر 2024 يفجع المشهد الثقافي والفكري الوطني والعربي والدولي برحيل المجاهد والمؤرخ محمد العربي الزبيري إلى جوار ربه عن عمر 83 عامًا. ويُعتبر الراحل (مواليد 1941) من الكتاب المعروفين في مجال التأريخ لثورة التحرير والثورات الشعبية والحركة الوطنية، حيث ألّف وترجم العديد من الكتب، وشارك بالكثير من المقالات العلمية والصحفية في العديد من المجلات والجرائد، كما شارك الراحل أيضًا في ثورة التحرير حيث ساهم في إضراب 19 ماي 1956، قبل أن ينضمّ لصفوف جيش التحرير الوطني. وهكذا تتوالى محطات الموت وما انجر عنها من أحزان وفقد ووجع لتحصد في شهر نوفمبر وديسمبر من 2024 ثلة أخرى من رموز الفن والأدب الجزائري، حيث حلّ علينا الرابع من نوفمبر إثر خبر وفاة الفنان المسرحي جمال حمودة بعد صراعه مع المرض بغصة كبيرة لا يمكن وصفها، ليلتحق به الفنان صالح بوبير بعد شهر وثلاثة أيام وليالي بالضبط في 07 ديسمبر ببانتة عن عمر 63 سنة بعد مرض عضال. وتلاه في 10 ديسمبر أيقونة الأغنية البدوية الوهرانية الفنان عبد القادر الخالدي عن عمر 67 سنة. ويغادرنا بعدهم في 15 ديسمبر التشكيلي رزقي زيرارتي عن عمر 86 سنة. وفي ذات الشهر، وبالأحرى في الثالث والعشرين، انحنى المشهد الثقافي الوطني والعربي احترامًا وحزنًا على رحيل الكاتب والقاص والمترجم بوداود عمير عن عمر يناهز 64 عامًا. ويعتبر الراحل، وهو من مواليد 1960 بمدينة عين الصفراء بولاية النعامة، من أكثر المثقفين الجزائريين حضورًا ثقافيًا وغزارة في الترجمة، إذ عُرف بالعديد من ترجماته وإصداراته وبحوثه الأدبية ومشاركاته في الصحف والمجلات الوطنية والعربية بمقالاته الأدبية والفكرية. كما صدرت للراحل أيضًا عدة إصدارات أدبية.

يخـوض ملاحـم بطوليـة مـن أجـل الحرّيـة

المجلس الوطني الصّحراوي يشيد بإنجازات الجيش

وجه المجلس الوطني بعد الانتهاء من التقييم السنوي لبرنامج الحكومة لسنة 2024 رسائل تضامنية مع جيش التحرير الشعبي الصحراوي وانتفاضة الاستقلال بالأرض المحتلة والاسرى المدنيين الصحراويين بسجون الاحتلال المغربي.

وجه المجلس الوطني الصحراوي تحية إجلال وإكبار الى حماة المجد والكرامة، طلائع انتزاع النصر والاستقلال ورمز التضحية والشهادة، جنود جيش تحرير الشعبي المغاور وهم يسطرون ملاحم المجد والخلود ضد قوات الاحتلال المهزومة والمتقوقعة داخل خنادق الموت المحتوم على يد هؤلاء الأشداء.

كما أعرب المجلس الوطني الصحراوي عن تقديره وعرفانه لبطولات الجيش القتالية النبيلة وتضحياته الجسام لطرد الاحتلال واستكمال السيادة. وجدد الوفاء بالعهد على درب تضحيات الجيش الصحراوي، مؤكدا استعداد وجاهزية أعضائه رهن الاشارة للقتال الى جانب أبطال جيش التحرير الشعبي الصحراوي بفخر واعتزاز لنيل أعلى مراتب الشهادة من أجل أعز شيء، حرية وكرامة الشعب الصحراوي.

إشادة بجماهير انتفاضة الاستقلال

كما وجه المجلس الوطني رسالة الى جماهير انتفاضة الاستقلال في المناطق المحتلة والأسرى المدنيين بسجون الاحتلال المغربي، حيث أكد المجلس الوطني أنه يتابع باهتمام بالغ ما تتعرض له جماهير الشعب الصحراوي بالمدن المحتلة من مضايقات وشتى أساليب القمع والاضطهاد والتعذيب من قبل جلادي الاحتلال الغاشم.

وأشاد المجلس الوطني بالملاحم البطولية التي تقودها فعاليات انتفاضة الاستقلال. وثمن الصمود الاسطوري للصحراويين في الأرض المحتلة في وجه السياسات الاستعمارية الممنهجة للاحتلال البغيض. كما وقف المجلس الوطني الصحراوي وقفة تضامن ومؤازرة ومساندة لجماهير انتفاضة الاستقلال وكافة الصحراويين بالمدن المحتلة والمعتقلين السياسيين وراء القضبان، ويشد على أياديهم ويتضامن مع عائلاتهم الصابرة المحتسبة.

كما يهيب بكافة المناضلين والمناضلات في مختلف مواقع الفعل والنضال الى الانخراط في هبة وطنية شاملة وجامعة للتضامن والتآزر والمساندة لنضالات وفعاليات الانتفاضة، واطلاق سراح المعتقلين المدنيين في سجون الاحتلال المغربي المظلمة.

2024.. باريس تفقد آخر موطئ قدم في الساحل

غرب إفريقيا تخرج من العباءة الفرنسية

يوم 28 نوفمبر الماضي، كان وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، في زيارة رسمية إلى تشاد. وما كاد يصعد لطائرته في طريق العودة إلى باريس حتى أعلنت السلطات التشادية، رسمياً، وضع حد لاتفاقيات الدفاع التي تربطها بفرنسا منذ عقود.

جاء القرار التشادي مفاجئاً لباريس التي تربطها علاقات وثيقة بنجامينا، لا، بل إن الرئيس إيمانويل ماكرون كان الوحيد من الزعماء الغربيين الذي حضر مأتم الرئيس التشادي إدريس ديبي، ربيع عام 2021. وكان الأخير قد لقي حتفه أثناء معارك مع مقاتلين في شمال البلاد.

كذلك، فإن فرنسا وخلال السنوات الثلاث المنقضية، حافظت على علاقاتها المتميزة مع النظام في نجامينا، وواصلت توفير دعمها لمحمد إدريس ديبي أنتو الذي خلف والده المتوفى في رئاسة تشاد؛ حيث استقبله ماكرون في قصر الإليزيه، في شهر جويلية من العام نفسه، بوصفه رئيس «المجلس العسكري الانتقالي».

وفي العام الماضي وحده، قام الرئيس ديبي الابن بثلاث زيارات لفرنسا. وبالنظر لهذه العلاقات الوثيقة، فإن قرار نجامينا المفاجئ بوضع حد لتعاونها العسكري مع باريس جاء بمثابة الصدمة لفرنسا. ولاكتمالها، فإن السلطات التشادية أبلغت باريس رسمياً، في العشرين من الشهر الحالي، أنها تريد أن يتم رحيل القوات الفرنسية المرابطة على أراضيها قبل 31 جانفي المقبل، بحيث أمهلتها أقل من ستة أسابيع يتعين خلالها على باريس أن تسحب كامل قواتها مع أسلحتها وعتادها. ويبلغ عدد القوة الفرنسية المرابطة في تشاد 1500 رجل، يُضاف إليهم القاعدة العسكرية الجوية التي تضم طائرات «ميراج 2000» القائمة بجانب المطار الدولي المدني في نجامينا.

خسارة آخر موطئ قدم في الساحل

المزعج بالنسبة لفرنسا أن خسارة التشاد تعني أن باريس فقدت آخر موطئ قدم عسكري لها في منطقة الساحل الأفريقي. فمن عام 2021 وحتى 2023، تتابعت الانقلابات العسكرية في بلدان الساحل؛ في مالي أولًا، ثم تبعتها بوركينا فاسو، وأخيراً النيجر. وكانت النتيجة أن باريس اضطرّت إلى سحب قواتها تباعاً من البلدان الثلاثة، وإلى وضع حد لعملية «برخان» التي انطلقت في عام 2014 لمحاربة المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل، بحيث تحولت تشاد إلى «ملجأ» أخير للقوات الفرنسية.ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد؛ إذ انهارت العلاقات السياسية والدبلوماسية الفرنسية مع باماكو وواغادوغو ونيامي، وهي عواصم بلدان كانت مستعمرات فرنسية سابقة، وكان نفوذ باريس فيها عاملاً حاسماً.من هذا المنظور، يمكن تقدير أهمية الخسارة التي تلحق بفرنسا بسبب قرار نجامينا خروج قواتها من البلاد. لكنّ ثمة فارقاً تنبغي الإشارة إليه، وهو أن السلطات التشادية لا تريد قطع العلاقات مع الدولة المستعمرة السابقة، بل تعديلها وترغب في تنويعها والانفتاح على شركاء جدد. وفي أي حال، فإن ذلك يُعدّ خسارة للنفوذ الفرنسي المتراجع منذ سنوات في القارة السوداء، خصوصاً في الدول الفرنكوفونية وسط وغرب أفريقيا.

السنغال تخرج من العباءة الفرنسية

في 28 نوفمبر الماضي، استقبل الرئيس السنغالي بشيرو ديوماي فاي مجموعة من الصحافيين الفرنسيين في دكار، عاصمة البلاد. وكم كانت دهشة هؤلاء عندما أعلن أن بلاده «لن يكون فيها قريباً جداً أي عسكري فرنسي»، مؤكداً أن السنغال «بلد مستقل، ودولة ذات سيادة، والسيادة لا تسمح بوجود قواعد عسكرية أجنبية".

بيد أن ما قاله لم يكن مفاجئاً؛ إذ إن الحزب اليساري الذي ينتمي إليه (حزب «الوطنيين من أجل العمل والأخوة»)، دعا دوماً إلى خروج القوات الأجنبية من السنغال واستعادة السلطات لسيادتها على كامل الأراضي السنغالية. ومساء الجمعة، أفاد رئيس الوزراء عثمان سونكو بأن رئيس الجمهورية «قرّر إغلاق جميع القواعد العسكرية الأجنبية في المستقبل القريب».

واعتبر النائب الفرنسي أورليان سانتول، عن حزب «فرنسا المتمردة» اليساري المتشدد، أن ما حصل مع السنغال يُعدّ بمثابة «عقاب لفرنسا بسبب سياستها المتلوّنة، التي لا تحترم المبادئ التي تدافع عنها». أما عضوة مجلس الشيوخ هيلين كونواي – موريه، فقد رأت أن رسالة السنغال للسلطات في باريس تقول: «نريد الاستمرار في التعامل معكم، ولكن ليس وفق الطرق القديمة الإملائية، حيث كان يقال لنا كيف يتعين أن نتصرف".

نفوذ ينحسر

مع خسارة تشاد والسنغال، ينحسر الوجود العسكري الفرنسي بشكل حاد في أفريقيا الغربية؛ إذ لن يبقى لباريس سوى حضور ضعيف في بلدين أفريقيين، هما كوت ديفوار (600 عنصر) والغابون (350 عسكرياً). بالمقابل، فإن فرنسا ستحافظ على قاعدتها الرئيسية القائمة في جيبوتي، وهي جوية وبحرية في آن واحد، وتضمّ ما لا يقلّ عن 1500 رجل. هذا، وقد بدأ رحيل القوات الفرنسية عن تشاد فعلياً، فغادرتها طائرات «ميراج 2000» المقاتلة، كما عمدت القيادة الفرنسية إلى إغلاق قاعدة «فايا لارجو» القائمة شمال البلاد، وسلّمتها للسلطات التشادية.

انتهى دور «شرطي إفريقيا»

وتسعى فرنسا لإنجاز الانسحاب دون تأخير، ويبدو أنها حصلت على وقت إضافي من نجامينا. وبرحيلها تكون باريس قد فقدت محوراً أساسياً للانتشار الفرنسي في أفريقيا. وليس سرّاً أن الحضور العسكري كان يعكس نفوذ فرنسا في الدول المعنية، وأبعد منها، إلى درجة أنه كان ينظر إليها على أنها «شرطي إفريقيا» الفرنكفونية.

وبعكس بريطانيا التي خرجت من أفريقيا ولم تُبقِ لها حضوراً عسكرياً، فإن السلطات الفرنسية كانت حريصة على ديمومة حضورها العسكري والمادي. ومنذ وصوله إلى الرئاسة، حاول ماكرون تغيير فلسفة الانتشار العسكري في القارة السمراء. ورغم الوقت الطويل الذي حظي به (سبع سنوات حتى اليوم)، فإنه أخفق. ومصير القواعد التي تُغلَق الواحدة تلو الأخرى أبرز دليل على هذا الفشل.

قالت بأنه استبدادي ومضامينه تكبيلية

نقابات مغربيـة تتحـدى القمـع المخزني لإسقاط "قانون الإضراب"

حوّلت "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد"، أول أمس، مسيرتها الوطنية بالرباط إلى وقفة احتجاجية، بعد الحصار والتطويق الذي فرضته القوات الأمنية لمنع المشاركين من التحرك من ساحة باب الأحد صوب البرلمان.

رغم التطويق الذي تعرضت له الجبهة، أصرّ مناهضو مشروع قانون الإضراب على الاحتجاج والتعبير عن رفضهم للمضامين التكبيلية لهذا الحق الدستوري في المشروع الذي صادق عليه مجلس النواب وأُحيل إلى المستشارين، وطالبوا بسحبه وإعادته إلى طاولة الحوار الاجتماعي، وفتح نقاش مجتمعي موسع حوله.

تضييـق علـى الحرّيـات

وعبرت الجبهة وعموم المشاركين في الاحتجاج عن استنكارهم وتنديدهم بالمنع الذي تعرضت له مسيرتهم السلمية، معتبرين الأمر إصرارًا من السلطات على التضييق على الحريات، وفرض الرقابة على الحق في التعبير عن الرأي والاحتجاج، ورفعوا شعارات، على رأسها "واك واك على شوهة.. سلمية وقمعتوها".

واعتبرت الجبهة، في كلمة خلال الاحتجاج، أن مشروع قانون الإضراب "استعبادي" يسعى إلى منع الطبقة العاملة من ممارسة حقها الكوني والدستوري في الإضراب، مقابل الاصطفاف إلى جانب أرباب العمل. وأكدوا أن المعركة مستمرة حتى إسقاط هذا المشروع، وتحقيق الحق في الإضراب للطبقة العاملة.

وأكدت الجبهة أن الحكومة هرّبت هذا المشروع من الحوار الاجتماعي إلى البرلمان، وتمت المصادقة عليه بمجلس النواب، وهو في طريقه للمصادقة عليه في مجلس المستشارين، وأن مسيرة اليوم هي تنديد بهذا المسار الذي مر به المشروع خارج التوافق المفترض مع ممثلي العمال من النقابات.وأبرزت الجبهة أن الصيغة الحالية للمشروع تجعل تطبيق الإضراب على أرض الواقع شبه مستحيل، بسبب عدة إجراءات تضرب فعالية هذه الخطوة، فضلًا عن العقوبات التي تتهدد المضربين وتصل إلى حد الجنايات.

وفي الوقت الذي يجب أن يحمي قانون الإضراب الأجراء وحقهم في ممارسة حقهم الدستوري، اعتبرت الجبهة أن حكومة "الباطرونا" تسير في طريق التجريم والتكبيل، واختارت مسارًا رجعيًا ضد حقوق وتطلعات الطبقة العاملة وعموم الأجراء.

مقابل التمكين لجمعيات مغربية تمارس الابتزاز

"حماة المال العام" يشتكـون التضييـق وحـرمانهم مـن الاعتمـاد

جددت "الجمعية المغربية لحماية المال العام" استنكارها للتضييق الذي يمارس عليها بحرمانها من وصل الإيداع النهائي، مقابل فسح المجال لجمعيات تمارس الابتزاز، معتبرة أن لوبي الفساد والريع المستفيد من تضارب المصالح هو الذي يسعى لإخراس الأصوات المنتقدة والمستقلة.

قال محمد الغلوسي رئيس الجمعية إنه "في الوقت الذي تحصل فيه بعض الجمعيات المدنية التي تعتبر المجال الحقوقي والجمعوي مجالا خصبا للابتزاز والنصب على وصل الإيداع دون أية مشاكل، وتتحرك بكل حرية ويفسح المجال أمامها دون أية قيود، لاتزال وزارة الداخلية تُمْعِنُ في حرماننا من وصل الإيداع النهائي".وأضاف الغلوسي، أن هذا الحرمان يضع قيودا على أنشطة الجمعية المغربية لحماية المال العام في مجال مكافحة الفساد والرشوة ونهب المال العام، كما تبقى الجمعية محرومة من الاستفادة من القاعات العمومية لتنفيذ برامجها وتنظيم أنشطة عمومية، ناهيك عما يشكله هذا الحرمان من عقبة أمام توسع الجمعية تنظيميا عبر تأسيس فروع جهوية او محلية.وأشار المتحدث إلى أن عقد مؤتمر الجمعية لتجديد هياكلها الوطنية (اللجنة الإدارية، المكتب الوطني) يصطدم بهذا الواقع غير المقبول، رغم إيداع الملف القانوني للجمعية لدى السلطة منذ ماي 2014.

واعتبر الغلوسي أن الذين يقفون خلف حرمان الجمعية من وصل الإيداع النهائي والتضييق على أنشطتها الحقوقية، هم من يقفون أيضا خلف محاولة تمرير المادة 3 من مشروع القانون الجنائي التي تمنع الجمعيات من التقدم بشكايات ضد لصوص المال العام، وغل يد النيابة العامة في تحريك الأبحاث والمتابعات القضائية.

وزاد المتحدث "يبقى السؤال من يدفع في اتجاه تعميق الفراغ في الحياة العامة وتهديد كل المكتسبات الحقوقية؟ ومن له المصلحة في التضييق على المجتمع المدني الجاد؟".

ونبه رئيس الجمعية إلى أن لوبي الفساد والريع المستفيد من تضارب المصالح والإثراء غير المشروع ينزعج من كل الأصوات المنتقدة والمستقلة، ويسعى إلى تعميم سياسة تكميم الأفواه، وهو توجه خطير يعمق فقدان الثقة والأمل في المستقبل والمؤسسات ويدفع البلد نحو المجهول، داعيا كل الديمقراطيين والشرفاء إلى مواجهة هذا المنحى الذي يدفع إليه البعض وألا يسمحوا بأن يتغول الفساد والنهب على المجتمع.

إشهـــــار

الجزائر المنتصرة.. خطوات واثقة وثابتة نحو المستقبل

"الشعب" تهنئ

بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة، 2025، تتقدّم أسرة "الشعب" إلى كافة الجزائريين والجزائريات، بأطيب الأماني وأصدق التهاني، راجية من المولى عز وجل، أن يكون عاما سعيدا حافلا باستمرار النجاحات والإنجازات والانتصارات، في كنف وطننا الغالي الجزائر، المنتصرة والمقتدرة والمزدهرة، وفي كنف العز والأمن والأمان والرقي والتقدّم.

كل عام وأنتم بخير